الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

شعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة تحديات و آفاق

من إعداد الطالبان:

- ✓ بوطالب ناصر
- ✓ بوطالبي عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:

فيلالي عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ :بومدين محمد أمين..... رئيسا

الأستاذ: فيلالي عبد الرحمن..... مشرفا ومقررا

الأستاذ: بن سكران بودالي..... ممتحن

السنة الجامعية : 2018/2017

اعترافا بالفضل نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل المشرف فيلالي عبد الرحمان على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات وإرشادات خلال إعدادنا لهذه المذكرة.

فجزاه الله عنا كل خير وأبقاه لطلبته عونا ومرشدا وكما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدّنا بيد العون والمساعدة في إكمال هذه المذكرة وجميع أساتذتنا في الدرب الدراسي.

إهداء

الحياة مشوار ومشواري فيها إكليل من الورود يربطه طريقي ودربي الدراسي الطويل وتزيد من زينته مذكرتي هته والتي اهدي كل وردة منها إلى:

- ✓ إلى منبع حناني ونور عيني إلى بهجة روحي ورأياهما تثلج قلبي إلى من أنار دربي بحبهما ودعائهما، هاتين الشمعتين اللتين أنارتا طريقي، إليهما لطيبتهما ولسماحتهما والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.
- ✓ إلى فخري في الدنيا وسندي عليهما إلى دعائي الأبدي وابتسامتي الدائمة إلى التي لم تبخل علي بدعائها ونصائحها إلى من استحملت طيشي في الدنيا أدمها الله فوق راسي " أمي ".
- ✓ إلى عائلتي التي ستظل متماسكة على صعاب الدنيا جدتي وجدي ، إلي بوطالبي عبد القادر ، بوطالب ناصر، العربي، وابتسامة البيت الكتكوت رفيق.
- ✓ إلى عائلتي الكبيرة حفظها الله الي كل زملائي في الدراسة و رفقاء الدرب" رشيد" إلى خالي وأخي محمد إلى خالتي وزوجها وأبنائها، وجميلة وزوجها وبناتها.
- ✓ إلى الأخت والصديقة وإلام الحبيبة.
- ✓ إلى من قاسمت معي الأيام الجميلة والسعيدة، الأيام المبكية والحزينة، إلى الأخ التي لم تلده أمي ولكن ولده لي القدر ونعم الأخ عبد القادر وعائلته الكريمة.

الملخص:

الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة إنجازات و أفاق

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة النظام العالمي الجديدة و منذ العالمية و التي قامت بتحريرها من مختلف القيود التي كانت تحد من حريتها , وتعتبر الانجازات المحققة من طرف الجزائر من إنجازات مواجهة عدة صعوبات علي غرار السيادة وهي إحدى المواضيع التي حظيت بمكانة كبيرة في المفوضات التجارية المتعددة الإطراف وكانت ولا تزال موضوع خلاف بين الدول المتقدمة و المتخلفة والجزائر سعت من الثمانيات من القرن الماضي إلى تقديم طلب الانضمام إلى الجات وبعدها واصلت سير التفاوضية لغاية اليوم مع المنظمة العالمية للتجارة.

ويعتبر قانون الاستثمار وقاعدة 49/51 العصب الحساس للاقتصاد الجزائري , وفي ظل الوضع الحالي فان الآثار الايجابية بعد الانضمام محتملة الوقوع , بينما الآثار السلبية مؤكدة الحدوث , لذلك لا بد من مواجهة ذلك عن طريق عدة استراتيجيات سعيا منها الى تعظيم الآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية. الكلمات المفتاحية :المنظمة العالمية للتجارة ,الجزائر.إنجازات ،أفاق ،الأستثمار.

Résumé:

Réalisations et perspectives de l'Algérie et de L'Organisation mondiale du commerce (OMC) est le nouveau système mondial depuis sa libération de diverses contraintes ،A été un défi à sa liberté, et les réalisations de l'Algérie sont considérées comme des réalisations face à plusieurs difficultés Tels que lasouveraineté, l'un des sujets qui a eu une grande place dans les commissions commerciales multilatérales et a été et continue d'être l'objet de désaccords entre pays développés Les arriérés et l'Algérie ont cherché dans les années 1980 à

adhérer au GATT et ont ensuite continué à négocier avec l'Organisation mondiale du commerce.

La loi sur l'investissement et la règle 51/49 sont le nerf sensible de l'économie algérienne et, dans la situation actuelle ,les effets positifs après l'adhésion devraient tomber Alors que les effets négatifs sont certains de se produire, il doit donc être abordé à travers plusieurs stratégies de poursuite , Maximiser les effets positifs et minimiser les effets indésirables.

Mots-clés: Organisation mondiale du commerce, Algérie Réalisations, Horizons, Investissement.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
ملخص البحث	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الجات	
مقدمة الفصل	**5**
المبحث الأول:الظروف التارحية لنشأة الجات و تقدير نشاطها	6
المطلب الأول: نشأة وتطور الجات	6
المطلب الثاني: تعريف الجات	7
المطلب الثالث:دور و وظائف الجات	7
المبحث الثاني: جولات مفاوضات الجات و أنشطتها	8
المطلب الأول:جولات مفاوضات الجات	9
المطلب الثاني: نشاط الجات	20
المطلب الثالث: مبادئي و أهداف الجات	21
خلاصـــــة الفصل	**26**
الفصل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة	

مقدمة الفصل: 28

المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة 29

المطلب الأول:تعريف المنظمة العالمية لتجارة و نشأتها 30

المطلب الثاني: أهداف و هيكل المنظمة العالمية لتجارة 32

المطلب الثالث: المبادئي التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة 33

المبحث الثاني: وظائف واليات المنظمة العالمية لتجارة و الفرق بينها وبن الجات 34

المطلب الأول: آليات ووظائف المنظمة العالمية للتجارة 35

المطلب الثاني: هيكل المنظمة العالمية للتجارة و مهامها 45

المطلب الثالث: الفرق بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة 49

خلاصـــــة الفصل **52**

الفصل الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل **54**

المبحث الأول: مراحل وترتيبات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة 55

المطلب الأول:وضعية الاقتصاد الجزائري عندتقديم طلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة56

المطلب الثاني:المراحل المتبعة من الجزائر لسعيها لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 60

المطلب الثالث:الإجرأت اللتي إتبعتها الجزائر لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 63

المبحث الثاني:إنجازات و أفاق الدولة الجزائرية للدخول للمنظمة العالمية للتجارة 66

المطلب الأول:الأثار المتوقعة من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة 66

المطلب الثاني:أفاق و التحديات اللتي تواجه الجزائر لدخول للمنظمة العالمية للتجارة 72

المطلب الثالث:التحديات اللتي تواجه الجزائر لانضمام لمنظمة العالمية للتجارة 74

خلاصـــــة الفصل **75**

خـــــاتمة عامة. **120**

قائمة المراجع والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جولات مفاوضات الجات	19
2	آلية إتخاذ القرارت في المنظمة العالمية لتجارة	43
3	واردات الجزائر خلا سنة 2015– 2016	57
4	صادرات الجزائر للفترة 2015 –2016	57
5	اكبر الدول المصدر و المستوردة من الجزائر لفترة 2015 –2016	58

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	هيكل المنظمة العالمية للتجارة	48

مقدمة

المقدمة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير في وضع نظام اقتصادي عالمي جديد ,احتل الجانب التجاري منه مكانة هامة من خلال التفكير في إنشاء منظمة تعنى بالشؤون التجارية الدولية و هذا لتجنب الأوضاع التي كانت سائدة قبل تلك الفترة ,و التي عرفت تراجعا كبيرا في حجم التجارة الدولية نتيجة التزايد الشديد للحواجز و القيود ,بإقامة سياج منيع في وجه حرية التجارة الدولية ,و هو ما أدى لكثير من الدول و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في إيجاد صياغة إلى نظام جديد يتم فيه إرساء قواعد الحرية، التجارية و بلورته على ارض الواقع بقيام منظمة عالمية للتجارة ,و لكن هذا المشروع قد قوبل بالرفض و الفشل و بالموازاة مع الرفض الذي لوقيته قيام المنظمة فقد تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و التي قامت بدور مزدوج، من جهة وضع قوانين التجارة الدولية و العمل على احترامها و من جهة أخرى التحرير التدريجي لها.

وحاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في الجزء الثاني من الثمانينات و التي تحولت فيما بعد للمنظمة العالمية للتجارة،كنتيجة حتمية للظروف الصعبة الداخلية و الخارجية السائدة آنذاك و موجة الإصلاحات التي بدأت في الظهور في تلك الفترة، و لذلك فهي تحاول إعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية حتى تتلاءم مع قوانين و متطلبات المنظمة،و انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و التجارية في السنوات الأخيرة, في ظل ما يشهده العالم حاليا من انفتاح اقتصادي بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، التي تفرض أن يكون العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق،أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة و وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما سعت الجزائر للوصول إليه من خلال الدخول في مفاوضات جادة مع المنظمة العالمية للتجارة للانضمام إليها،جامعة في طياتها الكثير من التحديات التي تواجهها ولمواجهة هذه التحديات و التكيف معها ، و التعامل معها بالآليات المناسبة،حتى تستطيع الجزائر السير في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .مما يجعلنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ماهي الآثار المحتملة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ؟
- و ماهي الإمكانيات المتاحة أمام الجزائر لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة؟
- وماهي الإنجازات و آفاق من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ؟

و هذا السؤال يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي ترتيبات الجزائر لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؟
- ما هي دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- فيما تتمثل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بيها الجزائر من اجل الانضمام للمنظمة؟

– كيف يمكن للجزائر الاستفادة من الآثار الايجابية و تفادي الآثار السلبية في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؟

فرضيات البحث:

– يتمثل تحرير تجارة العالمية من جميع القيود وحواجز دخول وخروج السلع بين الدول ,أي فتح الأسواق العالمية

– للجزائر العديد من الدوافع التي تجعلها تسعى إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و أهم دافع يتمثل فبتحرير التجارة.

– إن الجزائر كغيرها من الدول الأخرى التي قامت بإصلاحات عديدة في قطاع الاقتصادي و مستوى هذه الإصلاحات ليس كافيا و بحاجة إلى مواصلتها.

– أمام الجزائر العديد من الإمكانيات المتاحة من اجل الاستفادة من الآثار الايجابية و تفادي الآثار السلبية و من بين هذه الإمكانيات نذكر التكامل الاقتصادي العربي.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيار الموضوع للعديد من الأسباب نذكر من بينها:

– أصبح من الضروري على الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي لذلك قمنا بدراسة هذا الموضوع من اجل معرفة مختلف الانجازات وأفاق معرفة الآثار المستقبلية للجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– حتمية الانضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة من عدمها .

– معرفة القدرات و أجابيات الجزائر و هل تستطيع الصمود السلع الجزائرية الصمود ومنافسة نظيرتها العالمية و الدولية .

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي يسعى إليه البحث نذكر:

– معرفة واقع القطاع الاقتصادي و التجاري في الجزائر و مختلف الإصلاحات التي قامت بيها الجزائر الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة .

– الأسباب التي جعلت الجزائر تتأخر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث و خصوصية الموضوع التعامل مع منهج الوصفي بطريقة متكاملة و متناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة . فسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي ف ي أغلب محاور الدراسة .

حيث سيتم استعمال المنهج الوصفي في اغلب فصول البحث من الجات و المنظمة العالمية للتجارة والجزائر والمنظمة العالمية للتجارة في دراسة البحث المختلفة .أما المنهج التحليلي سيتم اعتماده لتحليل آلية عمل المنظمة العالمية للتجارة و أهداف الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة .

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

يتم الاعتماد في هذا البحث على جملة من الأدوات المختلفة من كتب و مجلات و مداخلات في الملتقيات و الهيئات الدولية و الوطنية و المعطيات الإحصائية الصادرة عنها و مذكرات لدراسات سابقة .

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دعت بعض الدول إلى التفاوض في تخفيض الرسوم الجمركية ، و تخفيض القيود الكمية على الواردات بغية زيادة تحرير التجارة الدولية و كانت هذه المفاوضات تجرى على أساس كل سلعة على حدا و بين كل دولتين, بيد أن هذه الاتفاقيات الثنائية تناولها التعميم بعد ذلك، و ثم الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ثم أصبح وضعها في أتفاق موحد متعدد الأطراف أطلق عـليه أسم: يرمز إليه بالحروف الأولى من هذه التسمية أي بالرمز الجات ولقد قسمنا هذا الفصل إلي مبحثين ،المبحث الأول تنا ولنا الظروف التاريخية لنشأة الجات و تقدير نشاطها أما المبحث الثاني فتناولنا جولات مفاوضات الجات و أنشطتها .

المبحث الأول: الظروف التاريخية لنشأة الجات و تقدير نشاطها.

كان لنشأة الجات و تطورها عدة عوامل وأسباب وهذا ما صوف نتطرق إليه في هذا المبحث الذي صوف نقوم بتوزيعه إلي مطالب وصوف نترق في المطلب الأول النشأة و تطور الجات والمطلب الثاني سنطرق التعريف الجات أما المطلب الثالث فسنتحدث علي دور الجات و وظائفها.

المطلب الأول : نشأة و تطور الجات:[1]

في 30أكتوبر1947م كان قد وقع على اتفاقية الجات مندوبو 23 دولة و أصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من أول يناير 1948م غير أنه نظمت بعض الدول الأخرى غلى الاتفاقية انضماما كاملا حتى أصبح عددها 27 دولة و بعد أن كان المقصود من اتفاقية الجات أن تكون مجرد تنظيم مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا و تخرج منظمة التجارة الدولية إلى حيز الوجود , إذ بها اتفق وجودها و تثبث وجودها محددات لمناقشة السياسة التجارية بعدما أصبح إنشاء منظمة التجارة الدولية أمرا بعيد المنال و قبيل نهاية عام 1956 بلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 35 دولة ثم ارتفع العدد قبيل نهاية 1963 إلى 62 دولة و هذه الدول تملك في مجموعها 80% من تجارة العالم غير أنه في أول مايو 1965 أصبح عدد دول الموقعة على اتفاقية الجات 65 دولة هذا إلى جانب انضمام 13 دولة أخرى ذات أوضاع خاصة ليكون المجموع 78 دولة و خلال الفترة 1965م-1993م زاد عدد الدول الموقعة على الاتفاقية على 117 دولة في مجموعها نحو 95% من تجارة العالم.

1 د. عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة العالمية لتجارة من ارغواي إلي سياتل و حتي الدوحة،بدون طبعة،الدار الجامعية الإسكندرية،2005 ص 19

المطلب الثاني : التعريف بالجات:

1)المنظور اللفظي: هي عبارة عن ناتج جمع الأحرف بالإنجليزية الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة**Générale agreement en tarifs and Trade**

2) المنظور الاقتصادي: هي اتفاقية دولية متعددة الأهداف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و التي يطلق عليها القيود التعريفية و القيود الكمية التي يطلق عليها القيود غير التعريفية.

3)المنظور القانوني: هي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها و التي كانت 23 دولة عند التوقيع عليها عام 1947م ووصلت إلى 117 دولة في أوائل عام 1994م عند انتهاء العمل سكرتارية الجات مع التوقيع على نشاء منظمة التجارة العالمية.

4)المنظور المؤسسي : تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها حول التعريفات الجمركية و القواعد المنظمة للتجارة الدولية و ذلك منذ أكتوبر 1947م من خلال الدول الموقعة عليها و التي بلغ عددهم في ذلك 23 دولة و أقرت في جولة جينيف لتدخل حيز التنفيذ في عام 1948م في أول يناير من هذا العام.[1]

المطلب الثالث : دور الجات ووظائفها.

2)دور الجات: و قد تحدد دور الجات في ثلاث ادوار رئيسية هي على النحو التالي :

2-1 : الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات و التي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات .

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع،ص،ص،،1917

2-2: تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحديد التجارة العالمية, ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية و أكثر قابلية للتنبؤ و من ثم أقل إثارة للمنازعات.

2-3 : العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث و النظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.[1]

المبحث الثاني: جولات مفاوضات الجات و أنشطتها.

إن الجات كنت لها عدة جولات ومفاوضات، بين الدول الممضية علي الاتفاقية في عدة جولات وهذا ماصوف نتناوله في هذا المبحث، حيث قسمنا المبحث إلي ثلاث مطالب فقد تناولنا في المطلب الأول جولات المفاوضات ومطلب الثاني كنا قد تكلمنا عن نشاط الجات أما المطلب الثالث فتناولنا مبادئي و أحكام الجات.

المطلب الأول : جوالات ومفاوضات الجات.

1)جولة جينيف بسويسرا: و قد عقدت تلك الجولة عام 1947م بحضور 23 دولة و بلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالا لتحديد حوالي 10 مليار دولار و كان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية و قد وصل خفض التعريفات إلى 63% و متوسط خفض التعريفة إلى 32 %و يلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية.

2) جولة آنسي بفرنسا: و هي تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد لأي إطار الاتفاقية و قد عقدت عام 1949 و اشترك فيها 13 دولة فقط و قد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع،ص ص ،38،39

3) جولة تركاي بإنجلترا: و قد عقدت تلك الجولة في تركيا و إنجلترا عام 1951 و قد ضمت 38 دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي و الرغبة في تحرير التجارة الدولية.

وقد تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25% بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1948.

4)جولة جينيف بسويسرا: استغرقت الفترة من 1952م إلى 1956م و عقدت بجنيف بسويسرا و اشترك فيها 26 دولة و كانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار و هو رقم متواضع نسبيا بسبب تغيير التفويض و تمنع امتيازات على الواردات بقيمة 900مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.

5)جولة ديلون بجينيف سويسرا: سميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكية (**دوجلاس ديلون**) الذي اقترح انعقاد الجولة وقد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفة الجمركية و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي 4.9 مليار دولار , بلغ عدد الدول المشاركة في هذه الجولة 26 دولة و عقدت كما أنها تعتبر الجولة الخامسة التي أسست بالبحث في أحداث المزيد من خلال الفترة 1960م 1961م تبادل التنازلات و التخفيضات الجمركية انطوت على تنسيق أكثر مع الإتحاد الأوربي في مجال التعريفات الجمركية حيث شهدت تلك الجولة قيام الجماعة الأوربية الاقتصادية التي تحولت إلى الإتحاد الأوربي بداية من عام 1992.

6) جولة كينيدي بجنيف بسويسرا: تنسب إلى الرئيس الأمريكي الراحل (**جون كينيدي**) الذي دعي إليها في 25جانفييه 1962 و عقدت خلال الفترة من 1964م غلى 1967م و اشترك فيها 62 دولة تمثل في مجملها 75% من التجارة العالم.[1]

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الغنية، الإسكندرية، 1999،ص،ص446،447

و بلغت قيمة التجارة الدولية محور التحديد حوالي 40مليار دولار كان الموضوع الأساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق,ووصل خفض التعريفات إلى 50% و متوسط خفض التعريفات إلى 35% و قد دعم المفاوضات في تلك الجولة أن الكونغرس الأمريكي وافق في تلك الفترة على قانون توسيع التجارة الذي يمنح للرئيس الحق في تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 50% خلال فترة 5 سنوات تنتهي في 30يونيو1967م و إجراء مفاوضات تجارية لتوسيع نطاق التجارة .

و في هذا الإطار تم الاتفاق على أن تبدأ المفاوضات في عام 1964 على أساس تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% عن المعدلات الجمركية السائدة حتى تاريخ بدء المفاوضات.

هي الخلافات التي لم تحسم في جولة كينيدي أو لموكيوبل استمرت حتى المراحل الأخيرة من مفاوضات جولة أورغواي ، و من ناحية أخرى أسفرت جولة كيندي عن اتفاق لمكافحة الإغراق و هو الاتفاق الذي تطور في جولة طوكيو وتم تضمينه.

و يقصد به الاعتماد فقط على التعريفة الجمركية كأداة للحماية وليس على الكمية التي تفتقر للشفافية كحصص للإستراد و بذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعات الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار من خلال التعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية و الفلسفة من وراء ذلك هو أنه في ظل قيود الأسعار يستعمل تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنبع المحلي.[1]

ورغم ذلك فإن مبدأ الشفافية ينطوي على عدة استثناءات مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات والاستثناء المطروح شأن السماح باستخدام حصص الاستيراد في السلع الزراعية و كذلك الحالة التي تنطوي على زيادة طارئة في عرض سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بالخطر و على الأخص

[1] محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص447

الصناعات الوليدة و هو مايعرف بآلية مكافحة الإغراق و التي يتم تطبيقها من خلال فرض الحماية باستخدام التعريفات الجمركية.[1]

حيث تنص المادة(6) من اتفاقية الجات 1947م على إلزام الأطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار تقل عن السعر الطبيعي أي الحقيقي لهذه المنتجات في بلادهم إذا كان من نشأت ذلك إيقاع ضرر جسم بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر و تحول الاتفاقية في هذا المجال الظروف المتعاقد فرض رسوم تعويضية لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوث أصلا من جانب أي دولة نامية .[432]

7)جولة طوكيو: أطلق على هذه الجولة جولة طوكيو لأن المؤتمر الوزاري الذي أعلق بدايتها انعقد في العاصمة اليابانية في سبتمبر 1973 كما أنها تعتبر مختلفة عن باقي الجولات الست الأخرى لأنها تطرقت لأول مرة إلى مناقشة العوائق التجارية الأخرى و من أكبر جولات الجات عقدت خلال الفترة من 1973م – 1979م وشاركت فيها 102 دولة منهك تسعين دولة أعضاء و الباقي دول غير أعضاء في حكم المراقبين و تمخضت عنها تطورات غير مسبوقات على صعيد تحديد التجارة الدولية المقدرة حوالي 155مليار دولار و اشتملت على العديد من الموضوعات أهمها تخفيض القيود الجمركية و بعض الموضوعات الأخرى.

فمن ناحية التخفيضات و التنازلات الجمركية فقد وصل خفض التعريفات غلى 33% و متوسط خفض التعريفة 34% بل أن متوسط معدل الرسوم الجمركية في الدول الصناعية أنخفض من 7 % إلى 4.7% على أن يسري التخفيض من 1979/11/1 مقارنة بمتوسط الرسوم الجمركية لنفس الدول بلغ 40% وقت إبرام الاتفاقية الأصلية للجات في عام 1947 مما كان له أكبر الأثر في زيادة الدفعات السلعية في المستوى الدولي في الثمانيات و أوائل التسعينات فيه أشارت بعض التقديرات أن متوسط الخفض وصل إلى ما يعادل 30%

[1] محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص447

من متوسط التعريفات في بدء الجولة و الخفض الجمركي تشمل ما قيمته 300مليار دولار ومن ناحية الإجراءات تعد جولة طوكيو بمثابة أول ترجمة عملية تطبيقية لفكر المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية الداعية إلى تحرير التجارة من القيود غير الجمركية و التخلص من رواسب فكر المذهب التجاري الذي أسهم في السياسات الحماية و فرض القيود غير التعريفية على الواردات حيث تم التوصل في جولة طوكيو إلى العديد من الاتفاقيات التي أسهمت في تخفيض مثل هذه القيود فضلا عن معالجتها لجانب من المشكلات الناجمة عن تحديد التبادل التجاري الدولي و تقوية النظام القانوني لاتفاقية الجات وقد أسفهت الجولة عن وثيقة إعلان طوكيو التي شملت العديد من الاتفاقيات النامي إلى تحرير التجارة الدولية من القيود غير التعريفية بل وتطوير الهيكل القانوني الذي يحكم التجارة الدولية على أن تسري من 1980/01/01 و أهم مدة الاتفاقية كانت على النحو التالي:

*اتفاقية الدعم و تتضمن إجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية و تلتزم الدول الأعضاء بضمان ألاّ تسبب بتقديم الدعم في إلحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى الأعضاء .[1]

*اتفاقية القيود الفنية على تجارة وهي المتعلقة بالإجراءات التي تنفذها الدول لأغراض أمنية أو صحية أو بيئية و تلتزم الاتفاقية الدول الأعضاء بضمان ألا تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها.[2]

*إجراءات تراخيص الاستيراد و التي تضع الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحق من الواردات.

[1] محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص448
[2] عبد المطلب، مرجع سابق، ص52

[2]

*أتفاق المشتريات الحكومية الخاص بتلك القطاعات التسليعية التي تحتكر الحكومة التداول فيها عن طريق الاستيراد و يتضمن مجموعة القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين و المصدرين الأجانب في عطاء المشتريات الحكومية و عدم قصرها على المنتجين فقط.

*اتفاقية احتساب قيمة الجمارك على أساس القيمة الوارد في بوليصة الشحن أو فاتورة السداد دون اللجوء إلى التقدير الجزافي لقيمة السلعة المستوردة على أن تسري إبتداءا من 1981/01/01 .

*اتفاقية اللحوم و الثروة الحيوانية لتحديد و توسيع نطاق التجارة في هذا المجال .

*اتفاقية الألبان أيضا لتوسيع نطاق التجارة الدولية في تلك المنتجات.

*اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية من خلال إلغاء كافة الرسوم و التعريفات المفروضة على كافة أنواع الطائرات المدنية اعتبارا من أول يناير1980.

*أتفاق مكافحة الإغراق الذي تم التوصل إليه في جولة كينيدي و لقد تم تطويره و تفسير أحكامه بصورة تفصيلية في جولة طوكيو.

و قد تمخضت هذه الاتفاقيات عن اقتراح مجموعات عمل لدورة طوكيو تمثلت في مجموعة تختص بدراسة منتجات المناطق الحارة و مجموعة تختص بوضع خطة لتطبيق القيود التعريفية ومجموعة تقوم بالمفاوضات في مسألة القيود غير التعريفية على نطاق واسع و أخيرا مجموعة المنتجات الزراعية.

و هكذا يلاحظ على جولة طوكيو و أنها مهدت الطريق بشكل كبير لترسيخ دعائم النظام التجاري العالمي و يكفي الإشارة إلى أن جولة أورغواي بنيت بالفعل على ماتم إنجازه في جولة طوكيو من حيث توسيع مجالات تحرير التجارة الدولية.[1]

8-جولة لأورغواي: و هي أشهر و أهم جولات الجات على الإطلاق بل و أطولها من ناحية المفاوضات حيث شملت الفترة من 1986م 1993م ووقعت في 15أفريل 1994م بمراكش بالمغرب و كانت الدول [1]

[1] عبد المطلب، مرجع سابق، ص53

المشاركة فيها أكبر عدد شهد الجات حيث وصل إلى 125 دولة و الدول الموقعة بالفعل عليها كانت 117 دولة أعضاء في الجات و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755 مليار دولار و هو رقم لم أشهدته أي جولة أخرى من جولات .[2]

الجات بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40 % ومتوسط خفض التعريفة 24 % إلى 36 % كما يظهر من الجدول الخاص بتطوير جولات المفاوضات وقد شملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة عليها من حيث نطاقها والموضوعات التي انطوت عليها.

فاجولة أورغواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية وقد تم إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجيا حتى بداية 2005م.

وبالتالي أصبح التحرير في مجال السلع يعني تحرير السلع الزراعية والسلع الصناعية من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم اليمين بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية ، وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فإن ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية .

وقد تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما يعرف باتفاقية تحرير الخدمات بل أدخلت جولة أورغواي المجال الخاص بالملكية الفكرية وتحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية وغيرها من المؤسسة المنظمة للتجارة الدولية بحيث يمكننا القول أن تلك الجولة شملت معظم إن لم يكن كل مجالات التجارة الدولية بل وبرزت في هذه الجولة التأكيد على الارتباط بين السياسات التجارية والاقتصادية والتفاوض حولها كوحدة واحدة ومن ناحية أخرى التعامل مع القطاعات التي كانت مهملة في مجال تحرير التجارة مثل السلع الزراعية والخدمات أو تلك التي كانت تخضع لأنظمة خاصة مثل المنتجات والملابس الجاهزة ، بل أن في تلك الجولة اتفق لأول مرة على قاعدة أن التوقيع يكون شامل بحيث تعد نتائج الجولة بمثابة صفقة متكاملة لا تتجزأ بحيث

[1] عاطف السيد ،الجات و العالم الثالث ،الطبعة الأولي ،مجموعة النيل العربية،القاهرة ،2002،ص،ص24،25

تقبل أو ترفض برمتها دون اختيار أو انتقاء مع تحقيق التوازن في التنازلات المقدمة من الدول المختلفة مع مراعاة متطلبات التنمية في الدول النامية .

الثالث المكون لمثلث إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولأن جولة أورغواي الشهيرة كانت نتائجها على درجة عالية من الأهمية بل نكاد نجزم بأنها غيرت وجه النظام التجاري العالمي تماما وبالتالي يصبح من الضروري أن نتطرق لهذه الجولة ونتائجها، العوامل الدافعة لإطلاق جولة أورغواي.

مثلما ظهرت ألغات سنة 1947 في إطار قيام الدولة الصناعية الكبرى بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية للعالم غداة الحرب العالمية الثانية،جاءت الدعوة إلى جولة أورغواي فتمت صياغة ما أسفرت تلك الجولة من اتفاقيات في إطار قيام هده الدول بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم،ووضع قوانين لحركة التجارة العالمية من منظم النظام العالمي الجديد الذي اخذ في لتشكل في منتصف الثمانينات،والذي حظي بقوة دفع عظيمة إبان حرب تحديد الكويت من الغزو العراقي في عام 1991، كما جاءت الدعوة إلى جولة أورغواي من منطلق حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي،ورغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية في ما بينها ،وخصوصا في مجال الصراع على الأسواق،بعدما باتت تهدد هذه السيطرة بالوهن.

وقد تضافرت عوامل متعددة من اجل عقد جولة أورغواي،كما استجدت عوامل أخرى أثناء انعقاد الجولة، وكانت بمثابة أسباب إضافية الإسراع بجسم المفاوضات التي طالت أكثر مما ينبغي ، كما كان لها تأثير ملموس في صياغة ما توصلت إليه الجولة من اتفاقات وفيما يلي أهم هذه العوامل :[1]

1-ازدياد مدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وعلى حماية أسواقها المحلية من المنافسين سوءا كانوا من الدول الصناعية الأخرى أم من الدول النامية ، إلى درجة صار يخشى معها من نشوء حروب تجارية من الممكن أن تتحول إلى حروب عسكرية، وقد كان من أهم نتائج هذا الصراع انتشار السياسات

[1] عاطف السيد،مرجع سابق ،ص ،ص،26،27

الحماية انتشارا عظيما ، وخصوصا من خلال القيود غير التعريفية على لتجارة ومن هنا جاءت الدعوة لإزالة مثل هذه القيود الحماية التمييزية ، أو على الأقل تخفيفها ، خوفا من العواقب غير المأمونة للصراع على الأسواق .

2-ازدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي ، ومظاهر تلك الفوضى عديدة ، منها التجاوز عن قواعد الجات أو التحايل عليها بالاتفاقات الثنائية وغير ذلك من الإجراءات وقد ساعد على انتشار هذه الفوضى[1] ضعف آلية فض المنازعات في الجات 1947 ، وقدره بعض الدول على عرقلة هذه الآلية .

3-شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتآكل نفوذها الاقتصادي ، على الرغم من تعاظم دورها السياسي والعسكري ورغبتها في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسية ، وتوسيع نشاطها في شتى أرجاء العالم ، وإزالة العراقيل التي تحول دون ذلك ، ولا يتصل هذا الأمر بتنامي قوة اليابان والدول الآسيوية حديثة التصنع فحسب ، بل إنه يتصل أيضا بعوامل أخرى عدة منها سياسات الدعم الزراعي في أوربا ، وخصوصا سياسة دعم صادرات السلع الزراعية الأوربية التي أصبحت الدول الأوربية ذاتها تنوء بأعبائها الثقيلة من ناحية ، وأدت إلى تناقض نصيب الولايات المتحدة في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية من ناحية أخرى ، ومنها تنامي تجارة الخدمات لتي باتت تشكل 20 % من التجارة العالمية ، وتطلع الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية الكبرى الأخرى ، إلى فتح المزيد من الأسواق اعتمادا على ما تملكه في هذا المجال من مزايا نسبية ضخمة ، ومنها تنامي التجارة في حقوق الملكية الفكرية ، مع ضعف القوانين السائدة لحماية هذه الحقوق ، وتكمن الكثير من الدول الأخرى من الاستفادة من المنتجات الفكرية التي تنتجها الشركات متعددة الجنسية في الأساس من دون مقابل ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى رفض الانضباط في هذا المجال لحماية مصالح هذه الشركات وعم نفوذها في الأسواق المحلية.

[1] د إبراهيم العيسوي،الجات و أخواتها، النظام الجديد لتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية،الطبعة الثالثة،ص 5

وقل مثل ذلك عن رغبة الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية الأخرى في تمكين شركاتها الكبرى من العمل في أية رقعة على الكرة الأرضية من دون قيود تجارية أو غير ذلك من الإجراءات المعينة لحركتها عبر الحدود ، أو حتى داخل حدود الدول التي تمارس نشاطاتها فيها .

4-شهدت السنوات مابين جولة طوكيو (1973-1979) وجولة أورغواي (1986-1993) ما يسمى بالصدمة النفطية الثانية (أي ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينات) وبداية تراجع النشاط الاقتصادي العالمي ، وخصوصا في الدول الصناعية ، وظهور نذر كساد عالمي ، وقد ربط بعضهم ، وخصوصا الولايات المتحدة وأوربا ، بين هذا الكساد وتنامي السياسات الحماية ، ومن ثم دعوا إلى تحرير التجارة سعيا لتفادي هذا الكساد وإنعاشا الاقتصاد العالمي، وحتى بعدما أخذ نذر الركود الاقتصادي في التراجع ، كانت بعض العوامل الأخرى آخذة في الظهور ، وتدفع في اتجاه تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام الدول الصناعية ، منها ازدياد درجة التدويل في النشاط الاقتصادي، ومنها تعاظم حركات رأس المال عبر الحدود الدولية ، ومنها تنامي تجارة المخدرات ، ومنها تآكل كل المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة ، ومنها تنوع أنشطة الشركات متعددة الجنسية تنوعا كبيرا ، مع تداخل عمليات التمويل والتسويق لخدمات مع عمليات الاستثمار ونقل الثقافة وعمليات بيع حقوق التصنيع والعلاقات التجارية (ملكية فكرية) ،ومن هنا كان تصميم الولايات المتحدة والدول الأوربية على إضافة ما صار يعرف بالقضايا الجديدة إلى جدول مفاوضات أورغواي وهي تجارة الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بكل من الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والحق أن الدافع وراء إدخال هذه القضايا في المفاوضات لم يكن فقط هو فتح المزيد من الأسواق أمام الشركات متعددة الجنسية ومنتجات الدول الصناعية بوجه، بل كان يتمثل أيضا في أمر آخر أشد خطر وهو إعادة تشكيل هياكل الإنتاج على النطاق العالمي فمن خلال تمتع رأس المال الأجنبي بمزايا أكبر في [1]

[1] د إبراهيم العيسوي،مرجع سابق ،ص 5

مجالات الاستثمار والملكية الفكرية والخدمات ، سوف تتحقق له القدرة على مواصلة احتكاره المعرفة والثقافة ، ومن ثم القدرة على تعديل هياكل الإنتاج ، وتعديل تقسيم العمل على النطاق الدولي على النحو الذي يعزز قدره الأقوياء (الدول الصناعية) ،ويحد من قدرة الضعفاء على النمو (الدول النامية) ويزيد من فرص استغلالهم ، ذلك أن من أغراض مد مظلة الجات لتشمل الملكية الفكرية ، إبقاء الدول النامية فقيرة تلقائيا وتابعة للدول الصناعية في المجال الثقافي ، مع الحيلولة دون ظهور منافسين في هذا المجال من الدول النامية ، كما أن من أغراض تغطية الجات للاستثمار الأجنبي إفساح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسية من أجل توسيع نطاق عملياتها في العالم الثالث وإقامة عمليات متكاملة مع عملياتها الإنتاجية والتوزيعية في المناطق المختلفة من العالم ، وهو ما يتطلب إزالة القيود التي تضعها الدول النامية على الشركات الأجنبية من أجل أن تكون عملياتها داخل الدول النامية مترابطة مع القطاعات المحلية لتلك الدولة 5-تنامي القوة الاقتصادية الآسيوية ، وخصوصا في كل من البيان والدول الآسيوية حديثة التصنيع ، وهي دول ذات مصلحة في فتح أسواق العالم أمام صادراتها من السلع الصناعية ، ومن ثم دعم السياسات الليبرالية للجات .

6-تدهور مكانة الكتلة الإستراتيجية ، تم انهيار النظام الاشتراكي فيما بعد في كل من الإتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا ، وهو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي التي وضعت في ظروف الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

*تحرير التجارة السلعية وفتح الأسواق أمامها من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيف القيود غير التعريفية خصوصا فيما يتعلق بالتجارة من السلع الزراعية والمنتجات فضلا عن السلع الصناعية.[1]

والجدول التالي يلخص لنا أهم جولات مفاوضات الجات و أهم النتائج التي حرجت بيها كل جولة من جولات المفاوضات:

[1] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق ،ص54

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المقدر بمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريف
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
توركاي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
ديلون	1960–1961	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق أتفاق التعريفة مع الإتحاد الأوروبي	%63	%32
كينيدي	1964–1967	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1964–1967	102	155	تعريفات إجراءات غير جمركية في أيطار العلاقات التجارية	%33	%34
لأورغواي	1993–1986	125 و عدد الدول الموقعة 177	755	تعريفات إجراءات غير جمركية الزراعة المنتوجات و الملابس و الخدمات حماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار و قيام المنظمة العالمية للتجارة	%40	%24إلى %36

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص87

المطلب الثاني: نشاط الجات (1948م–1980م)

في أول يناير 1948م بدأ تنفيذ الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الجات و التي بذلت جهودا صادقة من أجل حل مشكلات التجارة كالتعريفات الجمركية التي انخفضت بشكل ملحوظ و أمكن تخفيض القيود التي تعوق عمليات التبادل التجاري الدولي عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف.

و في عام 1958م و الأعوام الثالثة وضعت الجات نصب أعينها الحواجز التي تقف حائلا دون حاجة الدول النامية إلى تنمية صادراتها إلى الدول الصناعية و بذلت جهودا كبيرة من أجل تحقيق ذلك.

و في عام 1964م أنشئ المجلس الدولي للتجارة التابع إلى الجات و ذلك بموجب القرار الصادر من مجلس الدول المتعاقدة في 19مارس 1964م و كان الهدف الرئيسي من إقامة هذا المركز هو مساعدة الدول النامية بطريقة عملية من خلال تزويدها بالمعلومات عن أسواق الصادرات و عن التسويق و التوسع في تجارة الصادرات و تكوين الأفراد اللازمين لأداء هذه الخدمات.

و في عام 1964م أيضا تم في جنيف افتتاح المؤتمر السادس المعروف باسم (جولة كيندي) و الذي يهدف إلى تخفيف الحواجز الجمركية , وواصل هذا المؤتمر انعقاده عام 1965م و 1966م و التي اقر فيها مجلس الدول المتعاقدة إدخال بعد النصوص الإضافية التي تعقد التزامات الدول الصناعية فيما يتعلق بالتجارة و التنمية .

و في فيفري 1975م بدأت جولة طوكيو للمفاوضات متعددة الأطراف و التي استمرت على مدة 4 أعوام و انتهت بالتوقيع في 12 ابريل 1979م على الاتفاق السابع في سلسلة المفاوضات التجارة الدولية و اشترك في هذه الجولة ممثلو 22 دولة صناعية و 19 دولة نامية و في 17 ديسمبر 1979م عقدت الجات اجتماعا شاركت فيه 99 دولة ثلثاها من الدول النامية بهدف و ضع قرارات جولة (طوكيو) موضع التنفيذ اعتبارا من أول يناير عام 1980م.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص54

و قد تضمنت نصوص الاتفاق السابع المشار إليه و الصادر بشأنها قرارات جولة طوكيو مايلي من تدابير مهمة ذوات آثار إيجابية على حركة التنمية و التجارة العالمية:

* ضرورة فتح أسواق جديدة لصادرات المنتجات الزراعية إلى كل من اليابان و أوروبا و كندا و بعض الدول النامية و استفادة القطاع الزراعي من الامتيازات الجمركية أو التوكيلات التجارية .

* تطبيق قواعد اتفاقية (الجات) بصورة أكثر عدالة بالنسبة للتجارة الدولية في المنتجات الدولية في المنتجات الزراعية مع التركيز على تجارة اللحوم و منتجات الألبان بما يضمن مزيدا من الاستقرار في هذا القطاع و المحافظة في الوقت ذاته – على أسواقها الدولية.

*تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة تصل في المتوسط إلى 30 % على مدة فترة زمنية تتراوح بين ثمانية و عشرة أعوام, هذا فضلا عن تقليل التفاوت في الرسوم الجمركية المفروضة على الصناعات التصديرية في بعض الـدول.[1]

المطلب الثالث:مبادئي و أحكام الجات

1–مبادئي الجات:[2]

***مبدأ عدم التمييز:**

تنص المادة الأولي من الاتفاقية علي ضرورة منح كل الطرف متعاقد و فورا وبلا شروط ،جميع المزايا و الحقوق و الإعفاءات التي تمنح لآي بلد أخر دون الحاجة إلي اتفاق جديد ،ومن ثم فان هدا المبدأ ينطوي علي عدم التمييز بين الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية ،فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد أخر يستفيد منها ودون مطالبة باقي الدول الأعضاء في الجات.

***مبدأ المصداقية و الشفافية:**

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص54

[2] سمير محمد عبد العزيز،التجارة العالمية و الجات،الطبعة الثانية،مكتبة الإشعاع لطباعة ونشر و التوزيع،الإسكندرية ،1997،ص16

ويقصد به الاعتماد علي التعريفة الجمركية و ليس علي القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقيد التجارة الدولية،وبدالك ينبغي علي الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجا لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد،ويرجع ذالك إلي انه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم حماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي

و هناك استثناءات من هذا المبدأ هي:

-حالة الدولة التي تواجه عجزا حادا في ميزان المدفوعات.

-السماح في الحالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.

- حالة الزيادة الطارئة في عرض سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم وعلي الأخص الصناعات الحديث

*مبدأ التفاوض في إطار الجات :

ويعني ذالك اعتبار المنظمة الجات أيطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات، ويرع ذالك إقرار هذا المبدأ إلي أن الجات ذاتها لا تملك ،رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها سلطة الإجبار في التنفيذ أو الالتزام وعدم الإخلال بهده الاتفاقية .

***مبدأ المعاملة التفضيلية:**

ومضمون هدا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات تجارية مع الدول المتقدمة وذالك بهدف دعم خطط الدول في التنمية الاقتصادية و زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

***مبدأ التبادلية:**[1]

ويقتضي هدا المبدأ بضرورة القيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو علي الأقل تخفيضها ولكن في الايطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم علي أساس التبادلية ،بمعني أن كل تخفيض علي

[1] سمير محمد عبد العزيز،مرجع سابق ،ص،17

الحواجز الجمركية أو غير جمركية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيف معدل معادل في القيمة من الجانب الأخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هدا ويستثني من ذالك:

-حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية حني تقدر غلي المنافسة الدولية.

-ترتيبات المنتجات متعددة الإطراف مثل المنتجات القطنية.

***مبدأ محاربة سياسة الإغراق:**

يتعين علي الدول المتضررة و التي تدعي وجود حالة الإغراق لأسواقها من قبل دولة أو دول ما إقامة الدليل علي ذالك وفقا لنصوص اتفاقية الجات ،إثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار في بعض أو كل الصناعات الوطنية.

وتقوم الجهات المسولة في اتفاقي العامة لتعريفات الجمركية بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها عام واجد،وخلال مراحل التحقيق يلتزم طرف النزاع بتقديم أدلة إثبات أو نفي عن وقائع نزاع ،فان انتهي التقرير بالصحة الإغراق و إضراره ،يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض حصص أو رسوم جمركية ،كما أجازت الاتفاقية في حالة الشك في الأسعار احدي السلع محل النزاع ،أن يتم فرض ضريبة إضافية عليها لمدة ستة أشهر .

*مبدأ المعاملة الوطنية:

ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بان تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها و المنتجة محليا فيما يتعلق بالضرائب و الرسوم و غيرها

ثانيا:أهم أحكام الجات بالإضافة إلي المبادئ الرئيسية أللتي جاءت بيها الاتفاقية فهناك مجموعة من الأحكام التي تتعهد من خلالها الأطراف المتعاقدة بعدم القيام بأية ممارسات تضر بالتجارة الدولية ،بالإضافة إلي ضرورة التشاور و تسوية المنازعات لمواجهة تلك الممارسات في حالة وقوعها،و فيما يلي نستعرض هذه الأحكام :[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ص، 18

***تجنب دعم المنتجات:**

المادة 12من الاتفاقية تنص علي الامتناع عن دعم الصادرات،في حالة حدوث دعم الصادرات ،يجب إخطار كتابي للأطراف المتعاقدة و مناقشتها لتأكد من عدم الإجحاف بمصالحها ومرعات الأوضاع الدول النامية ،مع التفرقة بين دعم المنتجات المواد الأولية و المواد المصنعة .

***مكافحة الإغراق:**

تقضي المادة 6 من الاتفاقية بتعهد الإطراف المتعاقدة بتجنب سياسة الإغراق عند التصدير منتجاتها تجنبا لإضرار بمصالح الدول المستوردة (المنتجين المحليين)، وإعطاء الحق لتلك الدول بفرض رسوم جمركية لمكافحة الإغراق بشرط أن يكون هامش الإغراق غي متجاوز (الفرق بين ثمن التصدير و الثمن المقارن).

***الإجراءات الوقائية :**

يجوز لدولة طرف في الاتفاقية (مادة 19) أن تفرض قيود تجارية في حالة ما واجهت تدفق مفاجئي للسلع تجنبا لحدوث ضرر جسيم بمنتجاتها المحلية.

*تجارة المشروعات المملوكة لدولة:

عدم التمييز بين المشروعات الحكومية في معاملاتها التجارية (تصدير/إستراد)و التجار الفرديين:باستثناء المنتجات المخصصة لاستعمال حكومي غير تجاري .

***تسوية النزاعات:**

حسب الاتفاقية فانه يتم تسوية المنازعات كخطوة أولي عن طريق التشاور، وان لم يتم التسوية المرضية بين الأطراف يحال الأمر لتحقيق فيه فورا من طرف الأطراف الاتفاقية و اتخاذ توصيات ملائمة و إصدار حكما حسب متراه مناسبا.[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ص،18

***القسم الرابع في الجات:**

و يعبر هذا القسم عن مطالب الدول النامية و معاملتهم معاملة تفضيلية و تمييزية في التجارة الدولية ، ويشمل ثلاث مواد ،واهم ماجات فيه:

- زيادة حصيلة صادرات الدول النامية .
- العمل علي تثبيت صادرات الدول النامية من المواد الأولية و الزراعية لإسهام في سداد أثمان الواردات اللازمة لعملية التنمية.
- التزام الدول الصناعية بخفض أو إلغاء الحواجز الجمركية علي السلع أللتي تساهم في تنمية اقتصاديات الدول النامية.
- الامتناع عن فرض رسوم جمركية علي صادرات الدول النامية أطراف في الاتفاقية .
- إقامة تسهيلات لزيادة الصادرات الدول النامية و ذالك بالتعاون مع منظمة الدول المتحدة وهيئاتها .[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ص، 18

خاتمة الفصل:

كان لنشوء الجات أهمية كبيرة على مستوى النظام العالمي ، بعدما كان يعرف العالم نوعا من الفوضى في التبادل لعدم وجود آليات ، وضوابط تنظمها مما أدى حدوث اضطرابات وأزمات اقتصادية أهمها أزمة الكساد سنة 1929م.

بحيث عرفت جولاتها جملة من النتائج كان من أبرزها النتائج التي خرجت بها جولة أورغواي بحيث وصل الخفض في التعريفات إلى 40 % ومتوسط خفض التعريفات 24 % إلى 36 % فجولة أورغواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول موضوع التجارة في المنتجات والسلع ، وتم إدخال قطاع المنتجات والملابس الجاهزة ، وتحريره تدريجيا حتى بداية 2005، وبالتالي أصبح التحرير في مجال السلع يعني تحرير السلع الزراعية والسلع الصناعية من القيود التعريفية وغير التعريفية .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

تعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة مكملة لما جاءت به منظمة الجات بحيث عرفت OMC منذ نشأتها إقرار و تحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية، و يخضع لإدارة و إشراف مؤسسات اقتصادية عالمية بصورة متناسقة.

لهذا حققت هذه المنظمة جملة من المبادئ و الأهداف التي تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية.

كما شهدت هذه المنظمة عدة مؤتمرات وزارية كان من أهمها مؤتمر الدوحة إلى جانب مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف و مؤتمر سياتل.

وقد خصصنا هذا الفصل لإلقاء الضوء علي المنظمة العالمية للتجارة ،فقد خصصنا المبحث الأول عن ماهية المنظمة العالمية للتجارة ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلي وظائف و آليات المنظمة العالمية للتجارة و الفرق بينها و بين الجات .

المبحث الأول:ماهية منظمة العالمية للتجارة.

أن المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة الوحيدة في العالم التي تعني بشؤون التجارية فمابين الدول، وهذا سنتطرق في هذا المبحث أصل نشأة المنظمة العالمية لتجارة من خلال مطالبنا ،فالمطلب الأول قدمنا تعريفات للمنظمة العالمية لتجارة أما ،المطلب الثاني فتناولنا أهداف المنظمة أما ،المطلب الثالث فقد قدمن أهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: التعريف ونشأتها.

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي " منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويمه في مجال تحرير التجارة الدولية، و زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي، و تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة و أفضل للنظام الاقتصادي العالمي. "[1]

و قد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994، بعد انتهاء جولة أورغواي و تشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية و أمامها طلبات للانضمام من 29 دولة و من

[1] حسين القلاوي سهيل ،منظمة العالمية للتجارة ،الطبعة الأولي،دار الثقافة،عمان،2006،ص46

الضروري الإشارة إلى أن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية قد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات، حيث أعدة الحكومة الأمريكية في عام 1945مشروعا لإنشاء تلك المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في إطار ما عرف باسم « **اتفاقية بروتين وودز** ».

و لأسباب كثيرة تعطل دخول هذا المشروع إلى حيز التنفيذ بسبب اعتراض و رفض الكونغرس الأمريكي، إلا أنه نتيجة للتطورات و التغيرات الهائلة في فترة الثمانينات و النصف من التسعينات من القرن العشرين فقد برزت أهمية إيجاد منظمة للتجارة العالمية من جديد و بدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة خلال جولة أورغواي التي بدأت عام 1986م و بدأت مناقشتها و الاتفاق عليها فقد تم الإعلان عنها في توقيع اتفاقات جولة أورغواي في مراكش بالمغرب عام 1994م لتبدأ عملها في أول يناير 1995م لتظهر إلى الوجود بعد حوالي 50 عاما.[1]

و لذلك فقد استقبلت بآمال كبيرة من قبل الدول المتقدمة و كذلك الدول النامية، بل و توقعت أن تكون هذه المنظمة لها دور أكثر فعالية في ترسيخ النظام التجاري العالمي في الألفية الثالثة للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب و مجالات أكثر شمولا و اتساعا و لذلك صاحب ظهورها ووجودها الحديث عن العولمة«GLOBALIZATION» و كيف أن هذه المنظمة ستعمق هذه العولمة لتجعل العالم بلا حدود و بلا قيود و موحدا في قواعد السلوك عند التعامل من خارج نطاق

[1] حسين القلاوي،مرجع سابق ؛ص 46

الاقتصاديات القومية أي عند التعامل في مجال المعاملات الاقتصادية عبر الحدود و التجارة الدولية قبل مجالاتها تقريبا.

و كما هو واضح أن أطراف الاتفاقية التي أنشأت منظمة التجارة العالمية كلهم أقل في إنشاء و قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يكون أكثر قدرة على البقاء و الدوام بحيث يشمل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة فيما عرف بجات 1947 و نتائج الجهود السابقة لتحرير التجارة الدولية و جميع نتائج جولة أورغواي فيما عرف أيضا بجات 1994 و لنبدأ بمنظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات و تطبيق كل تلك الاتفاقيات بكفاءة و فعالية لرفع مستويات المعيشة و تحقيق التوظيف الكامل و زيادة و استمرار نمو الدخل الحقيقي و الطلب الفعلي و زيادة الإنتاج و الناتج بشكل متواصل و مستمر و زيادة التجارة الدولية من خلال تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل "INTERDEPENDENCE" بين كل أطراف النظام الاقتصادي العالمي الجديد بما ينجح الاستخدام الأمثل لموارد الدول وفقا لأهداف التنمية على مستوى كل دولة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة و الحفاظ عليها و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصور متوازية تماما مع مستويات التنمية التي يطلق عليها مفهوم التنمية المستدامة.

و قد حددت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية علاقتها بالمنظمات العالمية و الدولية الأخرى حيث أشارة إلى ضرورة أن يتخذ المجلس العام للمنظمة الجديدة الترتيبات المناسبة لإقامة تعاون فعال مع تلك المنظمات الأخرى التي لها مسؤوليات تتصل بمسؤوليات المنظمة، بل يتخذ هذا المجلس الترتيبات [1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ص 182

المناسبة للتشاور و التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل تتصل بتلك التي تعني بها المنظمة.

و يمكن القول أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يعكس في حد ذاته تعديلات كبيرة و جوهرية في النظام التجاري العالمي. و على جميع الدول الأعضاء و خاصة الدول النامية منها أن تكون على مستوى المنافسة الدولية.

المطلب الثاني: أهداف المنظمة التجارة العالمية.

يمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية وفي هذا الإطار تسعى OMC إلى تحقيق الأهداف التالية(1)

1. خلق وضع تنافسي دوليا في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
2. تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلا نمو الدخل الحقيقي.
3. تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى استخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
4. توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
5. محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.
6. زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

انطلاقا من الأهداف تتجلى لنا المهام التي يمكن أن تزاولها المنظمة العالمية للتجارة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية لأورغواي.

- تسيير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة لأورغواي والموقعة في مراكش، والعمل على حقيق أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف.
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ص 182

- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات. [1]

وضع أسس ومحاور التعارف المختلفة، بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتوصل الدولية وهي تسعى لزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة، وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش سنة 1994 بعد انتهاء جولة لأورغواي، وتشمل المنظمة OMC وقت إنشائها في 01 يناير 1995 حوالي 114 دولة منهم 85 دولة نامية و29 دولة مقدمة لطلبات الانضمام.

ومن الضروري الإشارة إلى أن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية كانت فكرة الولايات المتحدة الأمريكية قبل بداية عمل سكرتارية الجات، حيث أعدت في عام 1945 مشروعا عرف باتفاقية بروتن وودز لإنشائها على غرار إنشاء البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي إلا أن فكرة OMC لو تدخل حيز التنفيذ نظرا للمعارضة من طرف الكونغرس الأمريكي لأسباب عديدة ودورها كان يتعلق بالسلطة وسيادة الولايات المتحدة، فوجود هذه المنظمة يحد من هيمنتها وأعطت بديلا تمثل في إنشاء الجات التي تقوم على خفض التعريفات الجمركية.

المطلب الثالث: المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية: [2]

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها:

1-مبادئ المنظمة:

هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية:

1 عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ص 182

2 عبد الواحد العفوري, العولمة و الجات-الفرص و التحديات, مكتبة مدبولي , القاهرة, 2000 ص45

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء:

معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى, و يضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات, و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية.

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة.

سواء كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية, مثل الحصص الكمية, و لكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية و تجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات, حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض:

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.[1]

المبحث الثاني:وظائف واليات المنظمة العالمية لتجارة و الفرق بينها وبين الجات.

أن للمنظمة العالمية للتجارة عدة آليات ووسائل ،تعمل بيها علي مدار السنة ،ويجب علي الأعضاء احترام هذه آليات ،و العمل بيها عكس ماكانت علية الجات سابق وهذا ما نتطرق إليه في هذا المبحث ،الذي قسمناه إلي ثلاث مطالب فتناولنا في المطلب الأول آليات ووظائف المنظمة العالمية لتجارة أما المطلب الثاني فقد خصصناه لهيكل المنظمة ومهامها أما المطلب الثالث فقمنا بإعطاء وصف دقيق والتفرقة بين الجات سابق و المنظمة العالمية للتجارة حاليا .

[1] عبد الواحد العفوري, مرجع سابق ،ص45

المطلب الأول: آليات ووظائف المنظمة العالمية لتجارة.

***آليات منظمة التجارة العالمية:** آلية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء وفي حالة عدم الحصول عليه يتم اللجوء إلى التصويت على القرارات تمثل كل دولة بصوت واحد كما يمكن لأي عضو طرح اقتراح وسوف يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على الموافقة إذ نجد أن في منظمة التجارة العالمية كل دولة تتمتع بصوت واحد فقط دون وجود حق الاعتراض لأي دولة بغض النظر على المساهمات المالية للدولة في ميزانية المنظمة، أو حجم تجارتها الخارجية في السوق العالمي، وهو ما يحقق قدرا كاملا من العدالة وضمان استقرار مصلح الدولة خاصة الدول الصغيرة والآخذة في النمو والأعضاء في المنظمة.

***آلية فض المنازعات:** تعتبر الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة نظرا لغياب الهيئة القضائية المكلفة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام وقد أدى ذلك القصور إلى اتجاه الدول المختلفة نحو تبادل العقوبات والإجراءات العقابية المنفردة بدعوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو لحماية حقوق الملكية الفكرية وعوائدها التجارية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أكثر الدول استخداما لمثل هذه.

- الإجراءات العقابية المنفردة بموجب أحكام القانون التجاري الأمريكي الذي يقضي بفرض العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تتبع ممارسات أو سياسات ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها ممارسات غير عادلة أو غير منصفة للتجارة الأمريكية ومعنى ذلك إن الوضع الذي ساد قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية كان يتيح للدول الكبرى الحق في ممارسة ما يحلو لها من ضغوط على الدول الأخرى .[1]

- آلية مراجعة السياسات التجارية التي تهدف إلى المساهمة في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية وحيثما أمكن بالاتفاقات الجماعية المتعددة الأطراف عن طريق زيادة حرية السياسات والممارسات التجارية للأعضاء الآخرين وفي هذا المجال فقد أنشأة OMC جهازا دائما لمراجعة

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص 217

السياسيات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية:

- المادة الثانية و بالتحديد الفقرة الأولى من اتفاقية تجارة الخدمات و هي المادة الخاصة بشرط الدولة الأولى بالرعاية.
- المادة الرابعة من اتفاقية الملكية الفكرية التي تتعلق بنفس الشرط

1) آلية المنازعات التجارية: [1]

1-1) الإنشاء و القواعد الحاكمة: تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الجات تتسم بالقصور و عدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء و قد أدى ذلك القصور إلى اتجاه الدول المختلفة نحو تبادل العقوبات التجارية و الإجراءات العقابية المنفردة بدعوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو التجارية أو لحماية حقوق الملكية الفكرية و عوائدها التجارية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أكثر الدول استخداما لمثل هذه الإجراءات العقابية المنفردة بموجب أحكام القانون التجاري الأمريكي الذي يفرض العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تتبع ممارسات أو سياسات ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها ممارسات غير عادلة أو غير منصفة للتجارة الأمريكية و خاصة القسم المعروف (سوبر 301) من هذا القانون الذي تلجأ إليه الولايات المتحدة لفرض

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص 217

العقوبات التجارية على الدول التي لا تحترم الحقوق الأمريكية في مجال الملكية الفكرية أو تخل بمصالحها التجارية في جوانب معينة.

و يلاحظ أن القواعد الحاكمة لتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية توضحها مذكرة التفاهم السابق الإشارة إليها و التي تتضمن 27 مادة و أربعة ملاحق و تشمل مواد الاتفاق القواعد و الموضوعات التالية:

- الأحكام العامة التي تتضمن النطاق و التطبيق و الإدارة.
- المشاورات و المساعي الحميدة و التوثيق.
- إنشاء فريق التحكيم و اختصاصاته و تكوينه ووظيفته و إجراءاته.
- إجراءات تعدد الشكاوي و حق الأطراف الثالثة في الانضمام إلى المنازعة.
- مراقبة تنفيذ التوصيات و القرارات و ما يتضمن من التعويض و يعلق التنازلات و تعزيز النظام متعدد الأطراف.
- بعض الإجراءات الخاصة بالدول النامية و الأقل نموا.

أما عن الأربعة ملاحق الخاصة بالاتفاق، فتتضمن: [1]

- الاتفاقات التي يشملها التفاهم.

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص 217

- القواعد و الإجراءات الخاصة أو الإضافية الواردة في الاتفاقات المشمولة.
- إجراءات العمل.
- مجموعة الخبراء الاستشاريين.

2) **آليـة مراجعـة السياسـات التجاريـة**:و تهـدف هـذه الآليـات إلى الإسـهام في زيـادة التـزام جميـع الأعضاء بالقواعد و الضوابط و التعهدات بموجب الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

و حيثمـا أمكـن بالاتفاقيـات الجماعيـة المتعـددة الأطـراف عـن طريـق زيـادة شـفافية السياسـات و الممارسـات التجاريـة لأعضـاء علـى اقتصـاديات الأعضـاء الآخـرين و علـى الـنظم التجاريـة المتعـددة الأطراف.

و في هـذا الإطـار فقـد أنشـأت المنظمـة جهـازا دائمـا لمراجعـة السياسـة التجاريـة بعـد أن كانـت آليـة مؤقتـة في عـام 1995، و يتـولى الجهـاز مراجعـة السياسـات التجاريـة للـدول الأعضـاء بصـورة دوريـة و لتحقيـق أقصى درجة ممكنة من الشفافية.

و يثـار التسـاؤل الهـام هنـا في مجـال آليـة مراجعـة السياسـات التجاريـة للـدول الأعضـاء حـول مـدى قـدرة منظمـة التجـارة العالميـة في التـأثير علـى تلـك السياسـات التجاريـة سـواء في الـدول الناميـة أو الـدول المتقدمـة و هنا يمكن أن نورد بعض الملاحظات الهامة في هذا المجال: [1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص 220

3-1) تراعي آلية مراجعة السياسات التجارية أن هناك إمكانات لحماية الصناعات المحلية من الواردات المنافسة ليس فقط اعتمادا على التعريفات الجمركية، بل أيضا من خلال ما يسمى بالإجراءات الوقائية التي تجيز لأي دولة من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات حماية للوقاية من تدفق الواردات.

3-2) عند التعامل مع آلية مراجعة السياسات التجارية، يراعى أن كل دولة عضو تتخذ إجراءات ضرورية لحماية الأخلاق العامة أو لحماية الصحة العامة أو حياة الإنسان و الحيوان و النبات أو لحماية التراث الوطني أو الآثار التاريخية أو للحفاظ على المواد الطبيعية القابلة للنضوب أو اتخاذ إجراءات للحد من الصادرات لسلع محلية معينة من أجل تأمين الكميات الضرورية منها للصناعة المحلية. [1]

3-3) إن آلية مراجعة السياسات التجارية، تواجه دائما ضغوطا مستمرا من قبل الدول المتقدمة، حيث أن صناع السياسات التجارية في تلك الدول يصدق عليهم القول الخاص أنهم عندما يتحدثون فهم أصحاب المبادئ و عندما يعملون فهم أصحاب المصالح، حيث أن هذه الدول تسعى إلى تحرير التجارة و تضغط من أجل المزيد من التحرير بمقدار ما تتطابق مصالحها التجارية الوطنية مع مبادئ حرية التجارة لكنها عندما تجد أن هذه المبادئ ستلحق الضرر بمصالحها فإنها لا تتجه إلى تقييد التجارة و حماية الصناعة الوطنية، و من هنا فإن تحرير التجارة الدولية لهذه الدول يتم بمقدار محسوب وفق المصلحة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص224

3-4) لا زالت الدول النامية تعاني من استمرار الدول الصناعية المتقدمة في إغلاق أسواقها أمام الكثير من صادرات الدول النامية، و بالتالي فإن ذلك يعتبر تحدي آخر تواجهه آلية مراجعة السياسات التجارية.

و يبدو أن هذه التحليلات السابقة تشير إلى أن آلية مراجعة السياسات التجارية ستواجه العديد من المشكلات و القضايا التي يبدو أنها ستضل قائمة لفترة ليست قصيرة و تحتاج إلى المزيد من الجهد و المفاوضات الشاقة للوصول إلى أوضاع أفضل في مجال تحرير التجارة العالمية خاصة و أن آلية مراجعة السياسات التجارية للدول تتم دون أن يترتب على هذه المراجعة آثار قانونية فهي مراجعة عامة غير ملزمة و فيها تتاح الفرصة للدول لشرح سياستها التجارية و سياستها المالية و النقدية و الإنتاجية التي تؤثر على التجارة الدولية، و تتاح فيها الفرصة أيضا لإبداء الملاحظات و طرح الأسئلة على الدول محل المراجعة[1].

***آلية اتخاذ القرارات**

يتم اتخاذ القرارات في المنظمة بالأغلبية المطلقة للمصوتين، و لكل عضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري و المجلس العام صوت واحد.

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص236

أما بالنسبة لعضوية المنظمة فهي تكون للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، و على الدول المنظمة للمنظمة الالتزام بكل الاتفاقيات التي تم إبرامها منذ عام 1947 و التي تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995. [1]

غير أن الانضمام إلى المنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات و إنما يتم ذلك تدريجيا على أن لا تزيد فترة التطبيق عن عام 2005.

سبق العضوية مفاوضات بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي ستلتزم بها الدولة و ذلك وفقا لمستوى النمو الاقتصادي لهذه الدولة.

و يلاحظ أنه ليس هناك إجبار للدولة على دخول المنظمة، فالعضوية تكتسب بشكل تطوعي و تخضع لمدى رؤية الدول لاستفادتها من عدمها من الانضمام للمنظمة، إلا أنه واقعيا لا يمكن لأي دولة أن تظل خارج منظوم الاقتصاد العالمي و هناك 11 دولة عربية منظمة للمنظمة حاليا و هي: البحرين، جيبوتي، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، الإمارات، تونس إضافة إلى أربعة دول في طريقها إلى الانضمام هي الجزائر، السودان، سوريا و السعودية.

***آلية تسوية النزعات في المنظمة العالمية لتجارة:**

يتولى المجلس العام لمنظمة العالمية لتجارة ،مهمة تسوية النزعات التجارية بين الدول الأعضاء وتنص القواعد والإجراءات الحاكمة، لتسوية المنازعات علي انه يحق لأي دولة عضو تضرر من انتهاك عضو

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق ،ص،ص،240-236

أخر آو أكثر ،لأي اتفاقية التجارية التي تشرف المنظمة علي تنفيذها ،أن ترفع شكوى إلي منظمة بعد أن تستنفذ كافة الفرص المفتوحة لتواصل إلي حل يرضي الدول الشاكية.

وهناك خطوات تتبع في تسوية المنازعات مثل تشكيل لجنة لتحكيم تقديم توصياتها بنسبة لموضوع الشكوة وثمة أيضا هيئة استئناف و هي محكمة استئناف.

1-التسوية التفاوضية، الوساطة.(60يوم) .

2-هيئة النظر في النزاع و إصدار الحكم.(41 أسبوع).

3-الطعن في الحكم.(90 الي120 يوم).

4-إصدار و تنفيذ القرار النهائي فور الانتهاء. [1]

الجدول التالي يمثل آلية اتخاذ القرار:

[1] عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق،ص229

قاعدة اتخاذ القرارات	نوع القضايا
1-قاعدة الإجماع	التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة مثل مبدأ عدم التمييز.
2-قاعدة أغلبية ثلاثة أرباع	التفسيرات لمواد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة واتخاذ القرارات بشأن الإعفاءات من التزامات الأعضاء.
3-قاعدة أغلبية الثلثين	في القرارات المتعلقة بالمسائل الأخرى غير تلك المتعلقة بالمبادئ العامة أو بإجراءات الانضمام.
4-التوافق العام	في المسائل التي لم يرد فيها نص على قاعدة اتخاذ القرار

المصدر: خليل عليان عبد الرحيم ،الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:الفرص-التحديات،معهد الإدارة،المملكة العربية السعودية، 2009 ص 58

***الوظائف المنظمة العالمية للتجارة:**

1-يجب عليها تسهيل تنفيذ و الأداء وتفعيل صكوك القانونية لجولة أورغواي اتفاقات جديدة قد يجري التفاوض حولها مستقبلا.[1]

2-يجب أن توفر محفلا للمزيد من المفاوضات بين البلدان أعضاء حول أمور التي تعطيها اتفاقات إضافة إلي قضايا جديدة التي تقع ضمن أولوياتها.

[1] محمود يونس،اقتصاديات دولية،بدون طبعة،الدار الجامعية، الإسكندرية،2007 ص410

3-ستكون مسؤولة عن تنفيذ الخلافات و نزعات الناشئة بين البلدان الأعضاء.قدت أكدت النصوص القانونية و التشريعية للمنظمة ،علي أن تعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإنشاء و التعمير ،لتحقيق التجانس في عملية صياغة السياسات الاقتصادية و الدولية ولعلي وظيفة المرتقبة هي، الإدارة الشؤون التجارية الدولية فالعديد من المؤشرات تؤكد ذالك .

وخير دليل علي ذالك مشاركة 125 دولة في المفاوضات الختامية لجولة أوروغواي وتوقيع111دولة علي الوثيقة الختامية لها، ومزال العديد من الدول تطلب و بإلحاح، العضوية بها اليوم كالجزائر، والصين، وروسيا، وغيرها من الدول.

إن المنظمة العالمية للتجارة تستحوذ علي 100/90من حجم التجارة العالمية و لهدا من سياسات التجارية والتي تعتبر جزءا ليتجزأ من النظام التجاري العالمي .

لقد اتسع المجال عمل المنظمة بعد إن كان مقتصرا علي التجارة السلعية في بداية الجات،و أصبح اليوم تشمل التجارة في الخدمات ، حقوق الملكية الفكرية و إجراءات الاستثمارية و كدا العلاقة بين التجارة و البيئة والسياسات التجارية للدول الأعضاء فهذا الذي يقلل من سيادة المطلقة للدول الأعضاء علي سياساتها التجارية .[1]

[1] محمود يونس،مرجع سابق، ص410

واحدث الأجهزة في المنظمة العالمية للتجارة هو جهاز تسوية المنازعات التي توكل إليها فض جميع القضايا العالقة بين الأعضاء لعدم تطبيقها نصوص اتفاقيات الجات ولهدا يمكن للمنظمة أن تصدر أحكام ملزمة لأطراف النزاع و متابعة تنفيذها .

ومن هنا نجد الدور و الوظيفة الأساسية الذي ترقي الوصول إليه المنظمة العالمية التجارة هو العمل علي تحرير التجارة الدولية،و إدارة و مراقبة وتصحيح العلاقات التجارية علي أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية الجات،كما تعمل علي الإشراف و تطبيق اتفاقيات الجات،كما تعمل علي إشراف و تطبيق اتفاقيات جولة اووغواي .

لتحرير التجارة الدولية،كما تعمل المنظمة علي تنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير ايجابيا علي معدلات النمو و التنمية الاقتصادية عن طريق فتح أفاق جديدة الاستثمارات،العمالة نقل التكنولوجيا الذي سينعكس ايجابيا علي اقتصاديات الدول النامية .

بالإضافة إلي هدا من المرتقب أن تكون المنظمة المنتدى العالمي للتجارة يهدف إلي تسهيل نقل و انتقال السلع و الخدمات بين مختلف الدول، دون التفرقة حالة الدول النامية خاصة ونحن في عهد التكتلات الاقتصادية و المنافسة الشديدة .[1]

المطلب الثاني:الهيكل ومهام المنظمة العالمية لتجارة:

1 هيكل المنظمة العالمية لتجارة:

1 محمود يونس،مرجع سابق، ص-411

إن أهم ما يميز المنظمة العالمية للتجارة عن الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و هو وجودها في هيكل تنظيمي مؤسساتي الذي يسهل لها أداء وظائفها ,و يتكون من:

أولا المؤتمر الوزاري:

يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ,و يجتمع مرة كل سنتين على الأقل ,و هو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة و اتخاذ الإجراءات و القرارات الأزمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف[1].

ثانيا:المجلس العام :

يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء ,و يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل كما يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك ,و يضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ,و يكون بمثابة الجهاز لتسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بذلك و كذا مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.[2]

ثالثا المجالس المتخصصة:

تم أنشاء مجلس لشؤون التجارة في السلع و شؤون التجارة في الخدمات و مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية ,و تكون هذه المجالس مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء ,و تنعقد اجتماعات المجالس حسب الضرورة للقيام بمهامها و تعمل هذه ا لمجالس تحت إشراف المجالس العام ,و تضطلع بالمهام التي تعهد إليها الاتفاقات الخاصة لكل منها و المهام التي يحددها المجلس العام لها ,و تضع كل من هذه المجالس قواعد إجراءاتها و تخضع هذه القواعد لموافقة المجالس العام.

رابعا اللجان الفرعية:

ينشأ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة و التنمية و لجنة لقيود ميزان المدفوعات و لجنة للميزانية و المالية و الإدارة ,كما ينئ لجان أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

خامسا السكرتارية:

1 محفوظ لعشب ,المنظمة العالمية للتجارة ,ديوان المطبوعات الجامعية ,بن عكنون الجزائر , 2006 ,ص37

[2] سليم سعداوي ,منظمة التجارة العالمية ..معوقات الانضمام وآفاقه ,دار الخلدونية للنشر و التوزيع , ,الجزائر ,الطبعة الأولى, 2009 ,ص ص 21،22

يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري و يحدد له سلطاته و واجباته و شروط خدمته و فترة شغل منصبه ,و يعين المدير العام أعضاء و موظفي السكرتارية و يحدد لهم واجباتهم، و شروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المركز الوزاري.[1]

سادسا جهاز تسوية المنازعات:

وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته[2] كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل، و يعتمد الجهاز في عمله أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه تفصيلا في أحكام الاتفاقية الخاصة به ,و يصدر الجهاز أحكام ملزومة ألأطراف المتنازعة من خلال هيئة المحكمين و يحق لأي طرف استئناف قرار هيئة المحكمين إذا وجد ما يستوجب ذلك.[3]

1 مخالدي حنان ,واقع و أفاق الزراعة العربية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ,مذكرة ماجستير ,غ منشور ,جامعة دالي إبراهيم للعلوم الاقتصادية ,الجزائر ,ص103

2 http://www.minshawi.com/other/harby.htm،يوم 2018/03/17 علي ساعة 13:20

3 سليم سعداوي ,مرجع سابق ,ص23

الهيكل المنظمة العالمية للتجارة

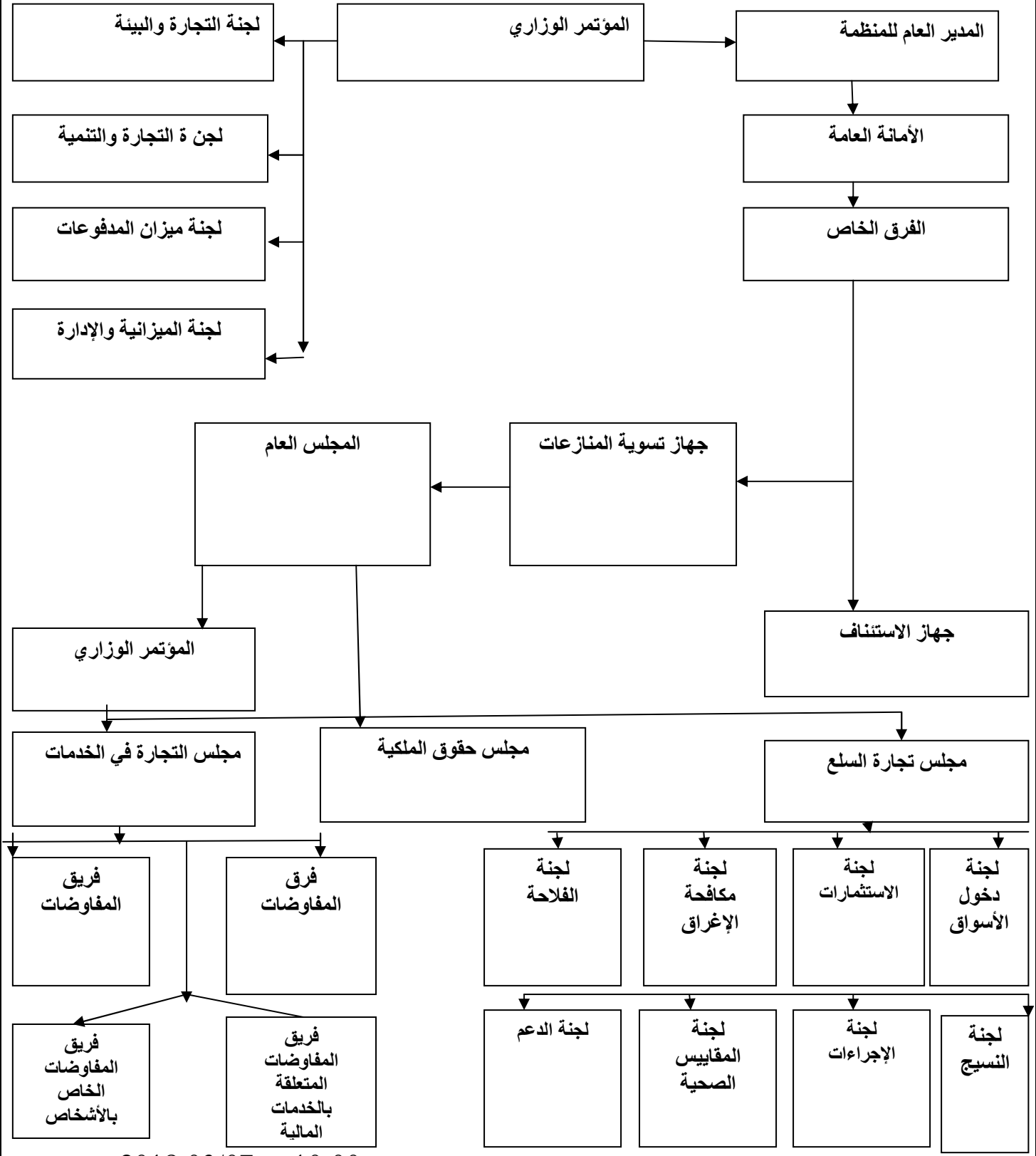

المصدر:موقع المنظمة العالمية للتجارة، www.wto.org ،علي ساعة 10:00 يوم 03/07 2018

2-مهام المنظمة العالمية للتجارة:

تضمنت نتائج لأورغواي الاتفاق علي إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولي المهام التالية:

- الأشراف علي تنفيذ اتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول.
- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المتعلقة و بعض الأمور الأخرى المتفق عليها،في جولة أوروغواي فضلا عن المفاوضات الرامية إلي تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ اتفاقات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أورغواي.
- متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هدا الصدد بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد و الضوابط و الالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
- التعاون مع الصندوق النقد الدولي من اجل تامين المزيد من التناسق و الترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية و إدارة الاقتصادية العالمي علي أسس أكثر كفاءة. [1]

المطلب الثالث:الفرق بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة.

-أهم الاختلافات بين OMC واتفاقية GATT:

1 محمد إبراهيم عبد الرحيم،مرجع سابق،ص،ص،142،143

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة دورات من الجات آخرها دورة لأورغواي، كما تمت الإشارة إليه سابقا، وتختلف كل منهما عن الأخرى في عدة نواح مهمة، منها على الخصوص:

1- **الجانب القانوني:** تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينما المنظمة واتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني. من جهة أخرى، فإن المنظمة تضم "الأعضاء" بينما الاتفاقية تضم " الأطراف المتعاقدة"، وهو ما يؤكد أن هذه الاتفاقية كانت من الناحية الرسمية معاهدة دولية وليست منظمة عالمية.

2- **من جانب المنهج:** كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس متعدد الجوانب أي على أساس انتقائي، بينما المنظمة فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد، لذلك *فإن* جميع الاتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقيات معينة ورفض اتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو، بل عليه أن يقبل جميع الاتفاقيات كحزمة واحدة.

3- **من جانب الشمول:** لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط، بينما اتفاقية المنظمة فإنها تشمل بالإضافة إلى التجارة في البضائع التجارة في الخدمات، والأبعاد التجارية للملكية الفكرية والمنسوجات والملابس والاستثمار، وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة اهتمت بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية.

4- **في مجال تسوية المنازعات:** إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في عهد الاتفاقية، تميزت بالقصور وعدم الفاعلية، وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي، ولذلك سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها. [1]

بينما يسهر جهاز تسوية المنازعات في المنظمة، على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات، حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف لمراجعة أي نتائج تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات.

5- من جانب الشخصية القانونية: تعبر الشخصية القانونية عن العلاقة الموجودة بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد. فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها، فالاتفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية، ذلك أنها لم تكن منظمة دولية عكس المنظمة العالمية للتجارة، التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية. لذا فإنها تتمتع "بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، كما أنه من حقها تقديم المطالبات المتصلة بتعويض الأضرار التي قد

[1] علي إبراهيم: منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي و تقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997، ص. 107

تصيبها أو تصيب موظفيها، كما تتحمل المسؤولية الدولية التي قد تصيب دول أو رعايا دول أعضاء أو غير أعضاء بها".[1]

[1] علي إبراهيم،مرجع سابق ، ص. 107

خاتمة الفصل:

تعتبر اتفاقية الجات و ما آلة إليه عبر جولاتها المتعددة منذ عام 1947 حتى عام 1994 و تطورها إلى منظمة عالمية تحمل اسم المنظمة العالمية لتجارة في أعقاب جولة لأورغواي 1994 و بداية عام 1995 إحدى أهم تجارب علم الاقتصاد الحديث و ذالك بغض النظر عن آثارها الايجابية و السلبية على مختلف دول العالم خصوصا تلك الدول النامية التي تحاول إيجاد دور اقتصادي لها على الساحة العالمية من خلال هذه المنظمة، في حيث أن الدول الاقتصادية الكبرى و التي تظم مجموعة الدول الصناعية و على رأسها و.م.أ تحاول جاهدة جعل المنظمة لخدمة مصالحها الخاصة كونها القوة الاقتصادية الأساسية في العالم.

فتحرير المبادلات التجارية الدولية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و إلغاء القيود الكمية أمام تسرب السلع و الخدمات و فتح الأبواب لتدفق رؤوس الأموال العالمية. و عزم البلدان على انتهاج برامج الإصلاح و التكييف الهيكلي، هي كلها إجراءات في صالح عالم الشمال بالدرجة الأولى و عليه فإن منظمة التجارة العالمية هي جزء من النظام العالمي الجديد الذي يلبي حاجات و طموحات الولايات المتحدة الأمريكية السياسية و الاقتصادية و غيرها.

و لكي تندمج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأقل خسارة ممكنة عليها تكييف اقتصادياتها مع الابتكارات التكنولوجية و الهياكل الإنتاجية الجديدة، و من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها الدول المتقدمة باسم OMC وجب على الدول النامية أيضا إقامة تكتلات إقليمية و جهوية على أساس التكافؤ و المصالح المشتركة.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيّتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، حيث قدّمت طلبها للانضمام إلى الاتفاقية العامة في جوان 1987 وبعد مضي 27 سنة لم تتحصل على العضوية في المنظمة العالمية ويفسّر طول هذه الفترة بالقيود والعراقيل الداخلية، فعملية الانضمام تتطلب تماشي عددا من قوانين وأنظمة البلد المرّشح مع تلك المطبقة في البلدان الأعضاء في المنظمة للتجارة وبالتّالي كلما كان الفارق في الأنظمة والقوانين كبير كلما كانت هذه المفاوضات أطول ،وهذا ماصوف نتناوله في هذا الفصل الذي قسمناه إلي مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول عن مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلي المنظمة العالمية لتجارة أما المبحث الثاني فقد خصصناه،انجازات وأفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الأول: مراحل وترتيبات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة.

إن الجزائر ليست بمعزل عن باقي الدول العالم في تأثر بما يحدث حولها من تغيرات وأحداث ،لذالك فهي تسعي جاهدتا لمواكبتها مثل انضمام إلي الهيئات الدولية مثل المنظمة العالمية لتجارة ،وترتبات الانضمام وهذا ما نتطرق إليه في هذا المبحث الذي تناولنا ،في المطلب الأول وضعية الاقتصاد الجزائري ،أما المطلب الثاني فتناولنا أهم مراحل المتبعة من أجل الانضمام أما ،مطلب الثالث فقد تناولنا الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من اجل الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الأول :وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم طلب الانضمام إلي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

والتجارة عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدّمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعلّ أهم هذه المشاكل انخفاض معدلات النّمو وزيادة حدّة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور سوق المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وهذه المشاكل تحدّ من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ممّا يؤدي إلى زيادة التبعية للخارج بسبب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي ،لذا عمدت الجزائر إلى إعادة التأهيل وتغيير السياسات الاقتصادية المتبعة في القطاعات من خلال وضع إستراتجية شاملة تمكن من التسهيل في عملية الاندماج معتمدتا في ذلك على المؤسسات النّقدية الدّولية من خلال الاتفاقات التي أبرمتها ، ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية الضرورية التي تفرضها الظروف الداخلية للبلاد [1]

الفرع الأول

تأثير أزمة سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري .

مع بداية الثمانينات خصوصا في سنة 1986 تعرضت الجزائر لانهيار أسعار النفط للمرة الثانية إلى أدنى مستوياته الذي كان السبب الرئيسي في تفاقم المشاكل الداخلية للجزائر ونهاية النظام الاشتراكي وتبني النظام الرأسمالي، وفي أواخر الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وتفاقم أزمة المديونية ، الأمر الذي ينتج عنه عجز في الاقتصاد الوطني، وهذا فرز تدهورا في الإنفاق الاستثماري، مما ولد آثار سلبية للغاية على الحياة اليومية للسكان حيث أدى

[1] عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية –دارسة حالة الجزائر –مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012،ص134

هذا الإجراء إلى ندرة واضحة في المواد الأساسية وارتفاع أسعارها المحلية، حيث ترافق الأزمة ظاهرة من الجمود أو التدهور في النشاط الاقتصادي عامة17 كما شهد عام 1986 انعطافا ومنعرجا كبيرا في سوق النفط العالمي فبدلا أن تتحكم الدول المنتجة في أسعار البترول كما كان عليه الحال في السبعينات ، لكن بعد سيطرة الدول الصناعية تعرض سوق النفط لهزّة شديدة ومفاجئة بانهيار سعر البترول الذي كان يزيد بقليل عن 25 دولار في جانفي 1986 إلى أن بلغ أقل من 9 دولارات للبرميل الواحد في مارس 19 ، كما تؤكد البيانات الكمية أنّ الواردات الجزائرية انخفضت من 63 مليار دينار سنة 1984إلى 21 مليار دينار ، حيث انخفض سعر الدولار وأثر ذلك على المحروقات و عقب الأزمة الحادة التي تعرضت لها الجزائر عام 1986 واجهت السلطات الجزائرية صعوبات في تسديد ديونها مما جعلها تتجه إلى صندوق النقد الدولي، حيث أقبلت إراديا على تبني برامج مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، فمع تدهور التوازنات المالية.

الخارجية أجبرت الحكومة الجزائرية إلى التوجه إلى هذا الصندوق لطلب مساعدة مالية إلى-غاية22 1989 ، إنّ انخفاض سعر النفط سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا، فهذه الإرادات تكاد لا تكف لتغطية أي الإرادات الخزينة، قيمة الأرباح المدعومة للخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وسيجعل أي إرادات الخزينة من الضرائب البترولية تقارب 27 مليار دولار، في حين تصل هذه الإرادات إلى مستوى 23 مليار دولار في حالة انخفاض سعر برميل النفط إلى40 دولار.

أمَا العراقيل الموجودة على الاقتصاد الجزائري نذكر منها:

- بطئ تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة قللت من وزن الملف الجزائري.
- عدم الإسراع في وضع سياسة تقارب بين الأوضاع السائدة في الأسواق المحلية.
- و تلك السائدة في الأسواق الدولية.
- بطئ إصلاحات القطاع المالي و الخدمات بصفة عامة فالبنوك مثلا تعتمد على تشريعات لا تزال يميزها التحفظ خاصة تمويل المشاريع الاقتصادية و دعم المؤسسات الإنتاجية.

الإدارة ، حيث لازالت البيروقراطية تعد أحد العوائق الأساسية في وجه المستثمرين الذين يترددون في الإقبال على الاستثمار في الجزائر بكل ما تحمله كلمة البيروقراطية من في استخراج الوثائق كالسجل التجاري و كبر عدد الوثائق المطلوبة لملفات الاستثمار و المدة الطويلة بالمقارنة مع الإجراءات المعتمدة في باقي الدول[1].

و هذا ما جعل حكم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائري لايتعدى ,51 مليار دولار.إلا إن الجزائر بدأت في مرحلة إنعاش اقتصادها خارج المحروقات ت كما تبينها إحصائيات وزارة التجارة.

[1] محمد السعيد محمد رملاوي ،الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار لرأس مالية والدعوة لشريعة،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية2011،ص22

لفترة مابين 2015 و2016 للواردات الجزائر بالمليارات الدولارات :

مجموعة المنتجات	2015	2016	التطور
	9اشهر	9 أشهر	(%)
التغذية	7.054	6.114	13.33
طاقة و زيتون	1.808	1.034	42.81
المنتجات الخام	1.187	1.179	0.67
المنتجات نصف مصنعة	9.074	8.652	4.65
سلع التجهيز الفلاحي	0.527	0.359	31.88
السلع الاستهلاكية	13.217	11.548	12.63
سلع التجهيز الصناعي	6.595	6.198	6.02
المجموع	39.462	35.084	11.09

المصدر: المركز الوطني للأعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك .
https://www.commerce.gov.dz

وتمثل الصادرات الجزائرية في السلع التالية بالملاين الدولارات:

مجموعة المنتجات	2015	2016	التطور
	9اشهر	9 أشهر	(%)
التغذية	193	208	7.77+
طاقة و زيتون	25.489	18.789	26.29-
المنتجات الخام	76	61	19.74-
المنتجات نصف مصنعة	1.151	936	18.68-
سلع التجهيز الفلاحي	1	0	0
السلع الاستهلاكية	14	39	178.57+
سلع التجهيز الصناعي	8	12	50+
المجموع	26.932	20.045	25.57-

المصدر: المركز الوطني للأعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك .
https://www.commerce.gov.dz

و الجزائر لها مكانة عالمية في للإستراد و التصدير المنتجات وهذه هي اكبر الدول الممونة للجزائر وزبائنها حسب المركز الوطني لإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك

الدول	القيمة بالمليون دولار التطور مقارنة بنفس الفترة 2016	الدول	القيمة بالمليون دولار التطور مقارنة بنفس الفترة 2016
الصين	+%9,73	ايطاليا	16 ر3-
فرنسا	- %28 ر23	اسبانيا	+ %44ر2
ايطاليا	%- 27 ر5	فرنسا	+%27ر3
ألمانيا	+% 14ر6	الولايات المتحدة	% +52
اسبانيا	-%13ر52	تركيا	+%77ر46

المصدر: المركز الوطني للأعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك .
https://www.commerce.gov.d

الفرع الثاني :أهم إصلاحات الاقتصادية التي قامت بيها الدولة الجزائرية لدخول لمنظمة العالمية لتجارة

***أولا:تسديد المديونية الخارجية:**[1]

فلمواجهة احتمالات انخفاض أسعار النفط قامت الجزائر باتخاذ إجراءات استباقي تمثلت في التسديد المسبق للديون وتمويل التنمية اعتماد على أموال داخلية دون اللجوء إلى الاقتراض إلى جانب صندوق ضبط الإرادات الذي أصبح يضم في نهاية شهر نوفمبر2008 ما قيمته 4192.5مليار دينار جزائري، هذه الموارد حسب محافظ بنك الجزائر لتمويل نفقات الاستثمار الحكومي وكذا مواجهة الطلب على القروض المصرفية خلال فترة تزيد عن السنتين من جهته صرح الوزير الأول أحمد أويحيي أنّ الجزائر بإمكانها أن تقاوم لمدة 5 سنوات، حتى وان انخفضت

1 مغاري عبد الرحمان ، «انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري،الملتقي العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، ايام20-21 اكتوبر 2000،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،ص 14

أسعار النفط إلى أقل من 37 دولار، وفي هذه الظروف بالذات ستقوم الجزائر بإطلاق برنامج إنعاش جديد مدته 5 خمس سنوات بغلاف مالي24مليار دينار وكذا نجد أنّه انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وما يترتب[1] عنه من تقليص إنتاج كل دولة منتجة ومصدرة للنفط سيترتب عنه تقلص ا رادتها من صادرات المحروقات وتأثر ميزانيات حكوماتها، فلابد من اقتطاع مبلغ مالي معتبر يقارب 20 مليار دولار يخصص لشركة سونا طراك من أجل ضمان إعادة الإنتاج والحفاظ على مستوى الإنتاج وتوفير إمكانيات الإنتاج ودفع أرباح الشركاء الأجانب.

***ثانيا:تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** [2]

إنّ تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات، حيث يعتبر هذا المسعى الذي تعمل الجزائر على تحقيقه نقطة تحول مصيرية على نجاح الإصلاحات الاقتصادية فيها، فتقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني فرغم المؤشرات الاقتصادية المتذبذبة في الجزائر إلاّ أنّه من المحتمل جدّا أن يتزايد حجم الاستثمارات ابتداء"ا من الاستثمار الحكومي، وذلك لكون السوق الجزائرية سوقا واعدا ذات طابع استراتيجي مهم جدّا، وعلى الجزائر توفير شروط ملائمة للمستثمرين في كل المجالات لجلب رؤوس أموال استثمارية جديدة 31 ، فبالتّالي فإنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

***ثالثا مسايرة التجارة الدولية:**

إنّ الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية للخارج، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماده على قطاع المحروقات الذي يقدم أكثر من 81 % من الصادرات الجزائرية ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بالضعف وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلا ته من السلع والمعدّات الإنتاجية التي يستورد أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة ممّا يسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإنّ لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على مختلف احتياجاتها خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص والامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأنّ الجزائر تعتبر من الدّول المستوردة للغذاء، فالتجارة الخارجية تلعب دورا فعّالا في الاقتصاد الوطني، فإذا أرادت مسايرة التطورات الحديثة فلا .يمكن لها أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

[1] مغاري عبد الرحمان ،مرجع سابق،ص14

2 شرماط سالم، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية،جامعة الجزائر ، 1999-2000 ، ص 66،73

المطلب الثاني:المراحل المتبعة من طرف الجزائر في سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تقتضي أن تتكون القواعد العامة في القانون الدولي العام من مجموعة من الدّول تجعل من المنظمة وسيلة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها المشتركة، ولهذا فإنّ المنظمة الدولية ليست سلطة فوق أرادات الدول بل منفذة لإراداتها وتنشأ المنظمة نتيجة توافق الإرادات الدول في موضوعات مشتركة حيث تضع كل منظمة شروط معينة للعضوية وتختلف هذه الشروط من منظمة إلى أخري ،غير أنّه هناك شروط تشترك فيها كل المنظمات الدولية وهناك شروط أخرى تختص بها كل منظمة.

شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

يلتزم البلد الذي يسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة شروط تفرضها وتمليها عليه الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فعلى الجزائر القيام بتشريع، اقتصادي يتطابق ويتماشى مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة والعمل على توفير مجموعة من الشروط.

الفرع الأول:الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

***أولا الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات**[1] .

يمثل الاتفاق العام لتجارة الخدمات المرحلة الأولى لتحرير التجارة الدولية للخدمات فهذا الاتفاق يحدد المبادئ وكيفيات تجارة الخدمات على المستوى الدولي، والالتزامات العامة للدول العضو ويوصف الإجراءات موضوع،و التزامات الدولة في مجال الدخول إلى سوق الخدمات كتحديد عدد المتعاملين الذين يمكنهم الدخول إلى الأسواق ونوعية الهيئات القانونية التي يمكنها دخول الأسواق وكذا استثناءات الاتفاق على أساس هذا الاتفاق تلتزم الدول بقبول الالتزامات الخاصة في قطاع الخدمات أولا يجب أن تلتزم بتشجيع حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بخصوص التخليص أو الدفع في الخارج، تحديد التزاماتهم حول تحرير قطاع تجارة الخدمات وتحديد الاستثناءات الناتجة عن تطبيق مبدأ الدول الأكثر تميزا.

حيث تقوم الجزائر خلال المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باقتراح موضوع الدخول إلى سوق الخدمات فإنّ البلدان العضو تحاول الحصول على تحرير أكبر في مجال البنوك، التّأمينات والاتصالات فعلى الجزائر تحديد مجالات قطاعات الخدمات التي تكون موضوع تحرير وكذا المجالات التي تبقى موضوع حماية بدّقة، فقامت الجزائر باتخاذ قرارات مهمة تمس محاور عديدة لتجارة الخدمات، وعلى سبيل المثال قطاع الاتصالات الذي عرف تطورات في الجزائر.

---

1 واضحي عثمان، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بخدة، كلية الحقوق ،2008-2009،ص 150-151

ثانيا – الشروط التفاوضية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية : تركزت مناقشات حماية[1] .

حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة حول تحقيق توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق والأهداف الوطنية للدول النّامية والمتمثلة في نقل التكنولوجيا، وتجنّب دفع رسوم عالية مقابل بإجراءات اختراع، فاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية المؤسسة على مبدأ قيمة السلع والخدمات مرتبطة بالمعرفة والابتكار ، حيث أنّ اتفاق حقوق الملكية الفكرية يضع قواعد أساسية لحماية هذه المعارف والابتكارات في مجالات كحقوق المؤلف، العلامات الصناعية، المؤشرات الجغرافية وبراءة الاختراع ، وعلى أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وضع عدد من الإجراءات للإعداد الفعلي قصد حماية حقوق الملكية.

و من جانب أخر فإنّ تطبيق هذه الاتفاقية حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية يلاقي على أرض الواقع عددا من المشاكل خاصة بالنسبة للتابعة سابقا للكتلة الاشتراكية لأوروبا الشرقية وبعض البلدان النامية لعدة أسباب، لكن السبب الأهم في ذلك يكمن في كون أنّ الملكية الفكرية لا ينظر إليها بأنّها تنصب في مجال القانون الخاص، وبالتالي تخضع لقواعد القانون التجاري في إطار الحماية القانونية الملائمة وعليه منحت مهلة انتقالية للبلدان النّامية العضو بالمنظمة العالمية للتجارة لحماية الملكية الفكرية فالجزائر على غرار عدد من البلدان التي هي في مرحلة انتقالية، تواجه عددا من المشاكل التي تشمل كافة جوانب الملكية الفكرية كما وردت في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعدّ الجزائر طرفا بمعاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ، وكذا معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية

الفرع الثاني:الشروط المتعلقة بتطبيق الاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة.

يشمل هذا الاتفاق الإجراءات التجارية المتخذة في سياسات الاستثمار والتي بإمكانها أن تكون ذات عامل مانع على تجارة السلع، لذا فإنّ الاستثمار المباشر في تطوير كبير وقد أصبح وسيلة جدّ مهمة للنمو التجاري المتعلق بالسلع، فقد استعمل كوسيلة احتيال على الحواجز التعريفية الخاصة بالسلع والخدمات فمن المعروف مثلا أنّ المؤسسات الصناعية الكبرى تستثمر في المصانع لتعليب متوجاتها وسلعها، خاصة البلدان التي تضع حواجز لدخول السلع إلى أسواقها.

ولكن البلدان التي تتمتع بهذه الاستثمارات تفرض غالبا شروط بخصوص استعمال موادها الأولى ومعدات صناعية موجودة وكذا تصدير جزء من المنتجات من طرف المستثمر وهذا للتحديد من العامل السلبي المحتمل للاستثمار الأجنبي على منتجاتها الوطنية الخالصة ، باعتبار هذه المسألة في الحاضر يمكن أن تعدّ نظرية في الجزائر لأنّه يجب الإشارة باستثناء قطاع المحروقات الذي يخضع إلى نظام خاص، فإنّ الجزائر لا تعدّ بلد جذّاب للمستثمرين المباشرين

1 اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، لبنان، 2003 ، ص21

الأجانب أما بالنسبة للإطار القانوني الجزائري المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، فإنّ الاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة لا يطرح مشاكل كبيرة، من بين المبادئ الأساسية للاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة مبدأ المعاملة الوطنية لصالح الاستثمارات الأجنبية الذي يعتبر مبدأ أساسي وكذا مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، فعلى كل القوانين والتنظيمات التي تمّ إعدادها لجلب وإبقاء وتطوير الاستثمارات الأجنبية احترام هذا المبدأ الأساسي.

الفرع الثالث:الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع وتجارة المواد الغذائية

أولا –الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع[1] :

تطبق هذه القواعد والمبادئ على كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والجزائر كمرشحة للانضمام فهي موجبة بقبولها، حيث البلدان المرشحة للانضمام أن لا تضع التعريفة الجمركية فوق بعض الحدود القصوى وبصفعة عامة تلتزم بتخفيض مستويات حقوق الجمركة في مدة لا تتجاوز 7 سنوات من تاريخ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة .

تتطرق المفاوضات إلى معدلات الحقوق الخاضعة للضريبة بالنسبة للمواد المستوردة وتقسيم هذه الحقوق الجمركية على مختلف أصناف المواد المستوردة، وكذا عدد التعارف الجمركية التي لا تكون بها الحقوق محترمة إجباريا فمن الضروري التركيز خلال المفاوضات الخاصة بالانضمام على عدد من النقاط التي يجب على الجزائر الالتزام بها المتمثلة في:

- الالتزام بتخفيض عدد التوازنات الناتجة عن السياسة التجارية خاصة الفرق الكبير المسجل في التعريفة الجمركية وعدم وجود شفافية في تطبيق التعريفات والإعفاءات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين.
- التحصيل الجيد للحقوق الجمركية، التي يجب العمل على تخفيض نسبها العليا ،بهدف التحصيل لانسجام التعريفات والوصول إلى تبسيطها.
- تسوية وملائمة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالإجراءات التي تعدّ كالعواقب غير تعرفيه

ثانيا –الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة المواد الغذائية [2]:إنّ هذا الشق يعدّ من المستجدات التي أتت بيها الجات GATTلأنّ الفلاحة تمّ إدماجها في المنظومة التجارية المتعددة الأطراف، حيث أنّ التزامات البلدان العضو في المنظمة العالمية للتجارة في الميدان ألفلاحي هي ذات أسس ، ففيما يخص التحديدات الكمية فإنّ البلدان المرشحة للانضمام هم أحرار لاقتراح التعريفات مع تحديد هدف زمني بهدف تخفيضهم، أمّا التدعيمات

[1] واضحي عثمان، مرجع سابق، ص 163

[2] حمادي نوال،" حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية"، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص285

المتعلقة بالإنتاج يجب أن تكون موضوع حساب دقيق لكل منتوج فلاحي متحصل على هذه التدعيمات وهذا ما يترتب من صعوبات تقنية لتجميع المعطيات واختيار المراحل التي تحسب خلالها هذه التدعيمات.

المطلب الثالث:الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النّامية بعدّة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إيمانا منها بأنّها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النّظام الاقتصادي الجديد، الذي يفرض التّجمع في تكتلات تمكّن البلدان النّامية من مواجهة التّخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيها جلّ هذه الدّول، وقد دخلت مثل بقيّة البلدان النّامية في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانزماته على المعاملات الدّولية، ويح تّم على الدّول الاندماج .

الفرع الأول

المرحلة الأولي 1987–1996 تقديم طلب الانضمام[1].

بعدما تمّ تحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة ، قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل أعضاء المنظمة كما تمّ إعداد فريق عمل يتكون من عدّة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة وكلّف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة حيث صرح كارلوس دالكاستيلو بأنّ الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني:

المرحلة الثانية :تقديم مذكرة الانضمام.[2]

بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيّز الوجود تمّ تحويل ملف الانضمام من ، الاتفاقية العامة للتّعريفات الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 وقامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الانضمام فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تمّ توزيع هذه المذكرة من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة وقد احتوت هذه المذكرة معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والسياسة التجارية للبلاد.

حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها ثمّ عرضها على مجلس الحكومة في شهر مايو 1996 للمصادقة عليها، وبعدها قامت السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في 1996/06/05، وتمّ توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة

1 مول حسان آيات الله،المنظمة العالمية لتجارة و انعكاساتها علي قطاع التجارة دراسة حالة(الجزائر-مصر) ، أطروحة دكتورا في علوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعي الحاج لخضر،باتنة،2010-2011،ص 260

2 لعشب محفوظ، المنظمة العالمية لتجارة،سلسلة القانون الاقتصادي ،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ص42-44

ليتّم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمي للتجارة من طرف وزير التجارة السابق نور الدين بوكروح.

الفرع الثالث:

المرحلة الثالثة :مرحلة المفاوضات 1996-2002.[1]

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري والسياسة التّجارية للبلاد جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والتي سنتطرق إليها من خلال ما يلي

أولا:الفترة من 1996-1998 انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وأثناء.

المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدّة دول ، أمّا الإجابة على هذه الأسئلة كانت بشكل كتابي ولقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية لتجارة في16-17فيفري 1997 ، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من طرف الجزائر وكذلك الإجابة على الأسئلة و قد بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر 500 سؤال.

ثانيا –الفترة من 2000 إلي 2002.

- فترة 2000 :تمّ الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة من خلال الأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قدّمت لها، عملت الجزائر على تعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها في المنظمة.
- فترة جوان 2006 قدّمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات التي قامت بها.
- فترة جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها

بالمنظومة التعريفية، وقد قامت الجزائر بالرّد على هذه الأسئلة.

- فترة فيفري 2002 استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير وأخصائيين ،يترأسهم وزير التجارة ووجهت عدّة انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف لحوالي 37قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة العالمية للتجارة حيث قامت الجزائر بتعديل الملفات المعنية بعد هذه الانتقادات.

[1] بريكي غيور، « بحث حول المنظمة العالمية للتجارة« http:/www.barikanet.com،تاريخ إطلاع2018/02/10علي ساعة 15

فترة ما بين أفريل ومايو 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف وهذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان وسويسرا ومن خلال هذه اللّقاءات تمّ تقديم بعض الملاحظات وأسئلة أخرى تتعلق بالنظام الجمركي ونظام الجباية والخدمات بصفة عامة.

فترة أكتوبر 2002 لقد انتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت إلى المفاوضات الثنائية، حيث تمّ التّركيز في هذه المفاوضات على أهم النّقاط التي ما زالت عالقة بين الطرفين.

الفرع الرابع:

مرحلة ما بعد سنة2002 –2014

التزم رئيس مجموعة العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ألبرتو دالوتو " ببرمجة الجولة 73 في بداية شهر فيفري 2008 في جنيف، وتمّ التّصريح بأنّ السّيد دالوتو التزم بعقد الجولة 73 من المفاوضات وذلك من خلال الاستقبال الذي خصّ به الوزير الأول" عبد المالك سلال "عند وجوده بجنيف في زيارة عمل في إطار التّوقيع على مذكرة التفاهم مع معهد الأمم المتحدة للتّكوين والبحث، وتمّ التّأكيد بأنّ اللّقاء بين الطرفين كان يرمي إلى إعطاء دفع حقيقي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ووضح أنّ السيّد سلال شدّد على أن تستأنف مدّة المفاوضات المبرمجة أولا وقبل نهاية شهر ديسمبر 2013 [1].

ودعي وزير التجارة السيّد" مصطفى بن بادة "بالتّعجيل بالجولة المقبلة من المفاوضات، مع المنظمة العالمية للتجارة موضحا بأنّ الجزائر، أعربت عن أملها بأن تجري هذه المفاوضات قبل شهر ديسمبر القادم، و قد قال بن بادة في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية ،على هامش الزيارة التي قام بها الوزير الأول لولاية غرداية "لقد أجبنا على جميع الإشكالات المطروحة خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات، للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي عقدت يوم 5أفريل 2014"، فمن أسباب طول مدّة المفاوضات أوضح الوزير أنّه هناك العديد من الملفات، لم يتوصل الطرفين في شأنها إلى اتّفاق، مشيرا إلى طلب المنظمة العالمية للتجارة70 المسيّرة للاستثمار الأجنبي وأكدّ على أنّه تمّ إحراز تقدّم معتبر، إلغاء قاعدة49% 51/% التي ينبغي تسويته في إطار موقف وسط يرضي / لكنّ يبقى مشكل قاعدة 49-51/% الطرفين مع الإبقاء على الموقف السيّد للجزائر حول الاستثمار الأجنبي حيث أكدّ سلال بأنّ الجزائر ستحتفظ بهذه القاعدة التي تضبط الاستثمار الأجنبي حتى وان كان هذا الخيار قد كلّف البلد انتقادات من كل الجهات وأكدّ أننا سنحتفظ بمبدأ 49% 51/% ذلك في الوقت الراهن ولا يمكننا بيع البلد[2].

[1] بريكي غيور، « بحث حول المنظمة العالمية للتجارة« http:/www.barikanet.com،تاريخ إطلاع2018/02/10علي ساعة 15

2 عيسا ني سفيان، «مخاطر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة » ، www.djazairess.com/.akhbarlyoum/ تاريخ إطلاع2018/05/1 علي ساعة 10

بالإضافة إلى تصريحات وزير التجارة السابق يقابلها تصريح الوزير الجديد عمارة بن يونس حيث صرح بأنّ المهمة الرئيسية والجوهرية والأولوية التي حددها له رئيس الجمهورية تتمثل في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، معربا عن إرادة الجزائر الصارمة في استكمال مسار المفاوضات، ويرى متتبعون أنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يشكل خطرا حقيقيا على الجزائر، خصوصا في ظل هشاشة اقتصادها واعتمادها على تصدير النّفط وحده بينما يرى آخرون أنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية بات شرا منه ولا يمكن تفاديه، وقد سبق وأن أجرت الجزائر مفاوضات التي تستعد لتلقي ملاحظات وأسئلة البلدان الأعضاء في المنظمة خلال شهر مايو الجاري للإجابة عليها،قبل نهاية جوان 73 جولة من المفاوضات المتعددة الأطراف قامت خلالها بمعالجة 1933مسألة مرتبطة أساسا بنظامها الاقتصادي، وقد خصصت الجولة 12 من المفاوضات المتعددة الأطراف لعرض التّغيرات الدستورية والتّنظيمية التي أجرتها الجزائر و دراسة الأجوبة على أسئلة البلدان الأعضاء في المنظمة.العالمية لتجارة.[1]

المبحث الثاني: انجازات وأفاق الدولة الجزائرية لدخول للمنظمة العالمية لتجارة.

لقد حققت الجزائر انجازات وواجهت تحديات لانضمام إلي المنظمة العالمية لتجارة ،في هذا المبحث فقد تطرقنا في المطلب الأول عن الآثار المتوقعة، أما المطلب الثاني فقد تناولنا أفاق المتطلع لها من طرف الدولة الجزائرية ،أما المطلب الثالث فقمنا بالتناول الصعوبات و التحديات.

المطلب الأول: الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول:

الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي[2]

أولا –الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي : إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عليه آثار منها ما هو ايجابي ومنها ماهو سلبي على الصناعة الجزائرية.

1-الآثار الايجابية تترتب في حالة انضمام الجزائر عدّة آثار على القطاع الصناعي وهي:

*زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدّى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.

*توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية وبتكاليف أقل وذلك بتحرير التجارة الخارجية.

*خلق مجالات إنتاج جديدة، الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل وبالتّالي التّخفيف من البطالة.

1عيساني سفيان، «مخاطر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة » ،/www.djazairess.com/.akhbarlyoum تاريخ الإطلاع 2018/05/1علي ساعة 10

22-سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية – أفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ،2008، ص 87-88

*الزيادة من حدّة المنافسة وذلك من خلال الدّعاية والإشهار والتّرويج ، وبالتّالي يصبح للمستهلك حرية الاختيار بين الأحسن والأجود والمنتوج الذي يناسب احتياجاته.

*إنّ التفتح على العالم سيزيد من النمو الاقتصادي .

*يترتب على الانضمام لهذه المنظمة اكتساب الحق في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا، ذلك لأنّ الجزائر دولة نامية، كما تمنح فرصة حماية الصناعات الناشئة من خلال التمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أحق مما هو مطلوب على صادرات الدول المتقدمة.

*تمّ إعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية ابتدءا من سنة وبالتالي المنتجات الجزائرية الصناعية التي تنتمي إلى هذه القطاعات تصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في الأسواق العالمية.

*قد يؤدي تقليص الحواجز في الأسواق العالمية إلى خلق فرص أوسع للج ا زئر بعد الانضمام لتصدير منتجاتها وذلك على المدى الطويل[1].

7-الآثار السلبية :بعد الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنّ الجزائر ستفقد القدرة على حماية الاقتصاد الوطني فإلى جانب الآثار الإيجابية نجد الآثار السلبية التي تنجم عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تتمثل في:

*إنّ صادراتنا الصنّاعية لا تتعدى 2% من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتّالي استحواذ صناعة المحروقات على الصناعات الوطنية، وهذا ما يزيد من تبعيتنا للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصنّاعية.

*ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي ي ا رفقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة، وغياب الخبرات اللاّزمة في المكان المناسب لها ممّا يعود بالضرر على النّسيج الصناعي الجزائري.

*احتمال سقوط الصناعة الوطنية في مصيدة التّغيرات الاقتصادية .

*إغراق السوق بالسلع الأجنبية لأنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني فتح السوق أمام322 عضو وهذا ما يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية.

*تأخر التكنولوجيا المستعملة.

*تحرير تجارة السلع يترتب عنها زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية ممّ ا يؤول إلى تقليص نشاط المنشآت الصناعية وارتفاع معدّل البطالة وما ينتج عنه من آثار سلبية واقتصادية.

*تقليص صلاحيات الدّولة في اتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة.

[1] سعداوي سليم، مرجع سابق ، ص88

ثانيا–الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي[1]: حاولت الجزائر إصلاح هذا القطاع، عن طريق إدخال تعديلات وتغيرات عديدة على السياسة الزراعية، ذلك لما أحسّت به من إهمال للمجال ألفلاحي، وللإشارة فإنّ الجزائر لا زالت تعاني من التّبعية الغذائية رغم الإمكانيات التي تمتلكها، فإصلاح القطاع الزراعي وإنعاشه سيساعد على التحرر من التبعية الغذائية أو التقليل منها على الأقل، ويتم إصلاح هذا القطاع بالقضاء على أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي وانطلاقا من هذه الوضعية، فإنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عنه عدّة أثار وانعكاسات على هذا المجال والتي سيتم التطرق إليها:

3–الايجابيات :رغم الواقع الذي يعيشه القطاع ألفلاحي الجزائري إلا أنّ انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يكون له آثار ايجابية على هذا المجال، والتي قد تؤدي إلى تحسينه وتطويره، ومن أهم الآثار

الايجابية المرتقبة على المجال الزراعي نذكر:

*الاستفادة من تخفيض الفاتورة الفلاحة، وذلك أن تستغل الجزائر الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية استغلالا أمثل من أجل رفع الإنتاج، وبالتالي تقليل الفاتورة المتعلقة باالأستراد المواد الغذائية.

*زيادة الإنتاج الوطني وذلك يرفع الدّعم عن الصادرات الفلاحة.

*قدرة الإنتاج الوطني على منافسة المتوجات الفلاحة غير المدعمة ممّا قد يؤهله لإحلال ما كان في السوق الدّولية

*السماح بتنفيذ الالتزامات الخاصة بالزراعية بنسب أقل من الدول المتقدمة لتخفيض قيمة دعم التّصدير.

*تخفيض قيمة الصادرات المدعمة من السلع الزراعية ، وهذا يمكن الجزائر من إنعاش حقيقي لقطاعها وجعله قادرا ومنافسا في السوق الدولية.

*انتعاش الإنتاج المحلي وقد يكون لإلغاء الدّعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المتوجات الزراعية في الدول النّامية، التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة خاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان.

* .إمكانية حصول الدول النّامية ومنها الجزائر على تقنية حديثة في مجالات عديدة.

السلبيات :لقد عانى القطاع الفلاحي الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الإنتاج الداخلي ب 33 % ويشغل 72 % من اليدّ العاملة من التهميش والإهمال وهذا في مختلف سنوات الماضية .

*عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي، جعلنا في تبعية دائمة للخارج.

*توسّع العمران على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، كسهل منتجة الذي تقلصت أراضيه الزراعية .

1–منتاوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع : مالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، 2003،ص131

*فاتورة الجزائر تبلغ 23 % من الوردات الفلاحية، إذ يؤدي هذا إلى عبء كبير على ميزان المدفوعات ومن ثمّ ضعف القدرة على سداد الدّيون الخارجية[1].

ثالثا –الآثار المتوقعة على قطاع الخدمات : عرف هذا القطاع عدّة إصلاحات لمواكبة التّطورات العالمية، لكنّ رغم هذه الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، فلم يرقي بعد قطاع الخدمات في الجزائر إلى القدرة على المنافسة الأجنبية، بسبب الوضعية المتدهورة لإنتاج وتصدير الخدمات في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سيعقد من مهمة انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على مسار تحرير الخدمات، بحيث لم تهيئ الظروف المناسبة بعد تحويل المزيد من الفائض التجاري الناتج عن استهلاك الخدمات التجارية المختلفة نحو الدول الموردة بما يعيق تطور القطاعات الخدماتية المحلية لاسيما القطاعات الناشئة خاصة– القطاع الخاص ، فإذا أنظمت الجزائر إلى هذه المنظمة سيرتب هذا الانضمام آثار إيجابية وآثار سلبية فهذا القطاع مازال يعاني من نقائص وخاضع للاحتكار الدولة وغير قادر على اقتحام أبواب المنافسة الأجنبية.

3–الآثار الإيجابية : تظهر هذه الآثار في عدّة مجالات[2]:

***في مجال النقل البحري** :إنّه بإمكان الجزائر تحقيق مكاسب إذا استطاعت السيطرة على المشاريع الخاصة في مجال تسيير واستعمال اليدّ العاملة المحلية، ممّا سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ونقل الخبرة للعامل الجزائري وذلك بفضل الاحتكاك مع المهارات الأجنبية.

***في مجال السياحة** : بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر ووجودها على شريط ساحلي يقدر ب 1200 كم واحتوائها على كمّ هائل من الآثار القديمة، سوف يؤدي إلى تطوير المقدرة الاستيعابية للمنشات السياحية، وزيادة التدفق السياحي، لذا فتحرير هذا القطاع س وف يسمح بجلب عدد هائل من اليد العاملة، وزيادة حجم الاستثمارات السياحية التي تعتبر ضئيلة مقارنة مع مساحة الجزائر وتنوع مناطقه.

*في مجال التّأمين : بعد فتح مجال التأمين أمام الخواص فإنّه يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق، إذ يعود ذلك بالنفع على المواطن الجزائري، من خلال تقديم خدمات ذات مستوى رفيع ويزيد من مدخرات الاقتصاد الوطني، ويساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، فبإمكان الجزائر تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل و بأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة.

2–**الآثار السلبية** : رغم الآثار الايجابية إلاّ أنّ تحرير قطاع الخدمات يتأثر سلبيا.

*اضمحلال الشركات الجزائرية لعدم قدرتها على منافسة الشركات العالمية الرائدة في ميدان النقل.

---

[1] بوشنافة صادق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة–حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 177

2 شريفي محمد، مرجع سابق، ص138

*إضافة إلى ما يتعلق بالخدمات السياحية كالفندقية فلم ترقي إلى المستوى المطلوب حتى مقارنة مع تونس والمغرب فرغم الإمكانيات الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي يندرج ضمن الآثار الإيجابية الذين يؤهلان الجزائر لأن تصبح منطقة استقطاب للسيّاح ، إلاّ أنّ النّقص الكبير في المرافق السياحية وضعف الخدمات قلّل من فرص استغلال الإمكانيات السياحية الكبيرة في الجزائر[1].

الفرع الثاني:

الآثار المتوقعة على الجانب الاجتماعي.

1-الآثار السلبية تترتب عنه عدّ ة أثار سلبية وهي:

أ-القدرة الشرائية :وهي قدرة الفرد على شراء الخدمات والبضائع وفق مايسمح به دخله، وتتأثر بالدّخل أولا بغلاء الأسعار ثانيا، وقد أصبحت تمثل هامشا ومحل دراسة بعد تتالي الأزمات الاقتصادية وما يعرف بأزمة فائض الإنتاج إذ أدّي ضعف المقدرة الشرائية إلى تراجع الطلب بصفة دائمة في انهيار الاقتصاد. إذ تعرضت القدرة الشرائية إلى انخفاضات متتالية خاصة في 1994 حيث بلغت 11.82 لتتحسن في سنة 1999.

ب البطالة :تعني عدم العمل وهي مشكلة اقتصادية كبرى تواجهها المجتمعات خصوصا المجتمعات العربية، إذ تعدّ من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أنّ أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى أخر حتى إنّها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، فهناك أسباب اقتصادية وأخرى سياسية ، ولكنّ كلا منهما يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة.

ج-خروج المستثمرين الصغار من السوق:نتيجة لتحرير الأسواق الداخلية و فتحها أمام الموردين وما ترتب من انخفاض قيمة التعريفة الجمركية عليهم، ورفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين الصغار سوف تخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين الصغار والمستثمرين الأجانب، فتسرع من إفلاس وخروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سوق المنافسة وبالتالي بتفقير العديد من الأسر.

د-الفقر :ينتج عن تدهور القدرة الشرائية وتسريح العديد من العمال من المؤسسات وإفلاس الكثير من هذه المؤسسات التي تهدد كيان المجتمع والعائلة الجزائرية بصفة خاصة، حيث تعيش معظم العائلات في فقر تعجز حتى عن تلبية حاجاتها الضرورية من مأكل ومسكن.. الخ.

هـ -الطبقية : في ظل انتهاج الرأسمالية وفتح الأسواق الجزائرية على العالم، سادت فكرة الغنيّ يزداد غنى والفقير يزداد فارق وتسارع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع ووجود الفرو قات في المجتمع وسمح بظهور طبقيتين

[1] شريفي محمد، مرجع سابق، ص138

الطبقة الرأسمالية القيادية وطبقة العمال المنقادة، وهو ما يلاحظ في المجتمع إذ هناك طبقة الأغنياء التي تتحكم في زمام الأمور للبلاد وطبقة العمال التي تعيش في خدمة الطبقة الأولى وتحت رحمتها.

2-**الآثار الإيجابي** : الرغم من كلّ السياسات المترتبة على الهيكل الاجتماعي الجزائري من جراء فتح الأسواق، ستستوقفنا بعض الآثار الإيجابية التي يمكن التطرّق إلى بعضها:

أ -تنمية وتطوير خبرات العمال : نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة واستراتجيات الإنتاج المطبقة على الجزائر والدورات التكوينية للعمال والشراكة في التسيير، برزت خبرات عمالية محلية مؤهلة قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة ودفع عجلة التنمية المحلية بطرق علمية.

ب -تنويع ثقافة الاستهلاك : سمح دخول المستثمرين الأجانب بتقريب سلع وخدمات بأسعار معقولة وجودة عالية للمجتمع الجزائري كالانترنيت والتكنولوجيا المتطورة حيث ا توسعت دائرة حاجيات الأفراد وتغيرت ثقافة استهلاكا تهم نحو الأفضل.

ج -تحسن الخدمات المالية :ظهر مؤخرا في الجزائر تحسن ملحوظ في الخدمات المالية وخدمات شركات التّأمين، كان هذا نتيجة لتبني هذه المؤسسات لتقديم خدمات علي المقاييس العالمية وكذا إعادة هيكلة العديد منها إضافة إلى استفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات العالمية المالية، وكذا تغيير ذهنية المجتمع الجزائر ورغبته في التعامل مع هذه المؤسسات الخدماتية، وإذا لم تتخذ التّرتيبات اللاّزمة لمواجهتها والتقليص من حدّتها، سوف يتأزم وضع الهيكل الاجتماعي الذي يعتبر بمثابة ركيزة الاقتصاد الجزائري.

الآثار المتوقعة على المجال المالي والمصرفي:

في ظلّ القطاع المالي والمصرفي إلى وقت قريب جدّا مقتصرا على ملكية الدول فقط، وان ظهرت في السنوات القليلة بعض المؤسسات البنكية التأمينية وإذا كانت الدول المتقدمة تحصد العديد من المكاسب من جراء تحرير الخدمات المالية والمصرفية، فإنّ الدول النّامية ومن ضمنها الجزائر قد تعاني من بعض السلبيات كمواجهة مشاكل في سعر الصرف، وأثر ذلك على حفظ القدرة التنافسية في الاقتصاد المحلي وخاصة في ظلّ غياب سوق تداول الأوراق الحكومية المالية، ولكن هذا لا ينفي وجود الكثير من الايجابيات[1].

الفرع الأول:

الأثارالسلبية على المجال المالي والمصرفي:

إنّ أهم الآثار التي يمكن وقوعها من جراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تنعكس سلبا على المجال المالي والمصرفي نذكر:إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر

[1] شريفي محمد، مرجع سابق، ص138

تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة حيث أنّ هناك مجالات رئيسية في سياسات اقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التّحرير مثل :رقابة على النّقد والسياسة الائتمانية. فتح الأسواق بشكل مباشر سيؤدي إلى توفر مصاريف أجنبية بكثرة وهذا ما يجعل المصاريف المحلية تحت منافسة غير متكافئة وهذا ما يترتب عنها مخاطر الإفلاس التّعرض إلى هجمات ومخاطر هروب الأموال الوطنية.

*التّخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.

*تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.

*إنّ البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا للانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.

الفرع الثاني:

الآثار الإيجابية

كما يتوقع أن يؤدي انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية آثار إيجابية على المنظومة المصرفية والتي تتمثل في:

*تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى وجودة تلك الخدمات وتطويرها باستمرار.

*تقوية المنافسة والحدّ من الاحتكارات القائمة في هذا القطاع، وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات المهنية

*تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

*تطوير القطاع المصرفي في الجزائر بسبب انفتاح الأسواق الجزائرية أمام موردي الخدمات المصرفية.

* .الحدّ من زيادة حجم الدّيون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر في سنوات العشرية السوداء.

* .زيادة معدّل النّمو الاقتصادي.

*تحديث النظام المصرفي والمالي قد يؤدي إلى الحدّ من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

*الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد والقرض تماشيا مع التطورات العالمية ومحاولة الوصول إلى المستويات العالمية.

*رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية.[1]

المطلب الثاني:أفاق التي تواجه الجزائر لدخول للمنظمة العالمية لتجارة.

الفرص وأفاق المتاحة للجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[1] زيدان محمد ،الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي» ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد2004/03،ص139

إن للجزائر فرص عديدة تتاح لها في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و هذه الفرص تستوجب من الدولة الجزائرية القيام بعدّة تدابير و وضع إستراتجية واضحة المعا لم و الأهداف تتماشى و بفرضه عليها هذا الانخراط في الاقتصاد العالمي وفق القواعد المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. و هذا لتفادي الآثار السلبية التي تنجم على هذا الانضمام خاصة إذا علمنا أن حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا يتعدى 1,5مليار دولار سنة2013 .

* الفرص المتاحة أمام الجزائر في ترقية القطاع الصناعي و يمكن تلخيصها في:

إنّ دخول المؤسسات الاقتصادية الجزائري مجال المنافسة الحرة يستوجب دعمها و إعطاءها الإمكانيات اللازمة للبقاء في السوق و هذا باستعمالها لمعايير جديدة تمكنها من منافسة منتجات الدول الأخرى.

تأهيل المؤسسات الجزائرية و العمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية " ISO " حتى تتمكن من منافسة المؤسسات الدول الأعضاء.ستعمل بعض المؤسسات الجزائرية إلى الدخول لأسواق الدول الأعضاء بكل جدية نتيجة العمل على حث المؤسسات الجزائرية الخاصة منها و العمومية على إنشاء شراكة مع المؤسسات الأجنبية للدول المتطورة قصد الاستفادة من خبرات في مختلف المجالات و التكنولوجيا و التسويق.

يمكن هذا الانضمام المؤسسات إلى إعادة النضر في الاهتمام بالجانب البحث والتطوير لأنه لا يتعدى في الوقت الراهن 5 بالمائة من رأسمال المؤسسات الجزائرية بصفة عامة بالمقارنة مع المؤسسات الأجنبية خاصة منها التابعة للدول المتقدمة حيث أنها تخصص مبالغ كبيرة في هذا المجال يتعدى % 07 من رأسمالها.

-الاهتمام بالعنصر البشري و السعي إلى ترقيته و تكوينه و جعله العامل الحاسم في خلق مبرزة تنافسية للمؤسسات الجزائرية كما هو الحال في بعض الدول مثل الصين و تركيا والهند.

2-الخدمات :

هناك فرص كبيرة متاحة أمام قطاع الخدمات بصفة عامة و تتمثل في:

تطوير القطاع المصرفي في الجزائر نتيجة لدخوله المنافسة الحرّة مع باقي الدول الأعضاء، و هذا يمكنه من إزالة كل مظاهر البيروقراطية الإجراءات و العوائق التي تضعها المؤسسات المصرفية الجزائرية أمام المستثمرين.

كما يمنح الانضمام لقطاع السياحة فرصة للنهوض بهذا القطاع باستعمال استثمارات سياحية و هذا للموقع الخاص و الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال[1].

3القطاع الزراعي:

[1] زيدان محمد،مرجع سابق ،ص139

فتح الأسواق الأجنبية للمتوجات الزراعية محليا و كذلك دخول السلع الزراعية للدول الأعضاء بالمنظمة إلى السوق الجزائرية و هذا ما يجعل المنتجين الجزائريين مجبرين على تطوير و تحسين منتجاتهم حتى يتمكنوا من منافسة هذه المنتجات سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.يسمح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بجلب استثمارات أجنبية في الجانب الفلاحي و بالتالي انتقال التكنولوجيا الجديدة في المجال الزراعي و خاصة الزراعة الصحراوية التي تتوفر على كل ظروف نجاحها.

يسمح الإنفاق كذلك بالاستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي، الذي يضع تحت ما يسمى بالصندوق الأخضر و يشمل مجالات عديدة من الري و البحوث الزراعية و الاكتفاء الذاتي و التدريب و مكافحة الأمراض الزراعية[1].

المطلب الثالث :الصعوبات التحديات الموجهة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة[2]

و من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، و التي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر:

1-صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا: نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نموا، و كذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية.

و أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، و المثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين، فرفضتا ذلك وتمسكتا بصفة الدولة النامية.

2- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة لأورغواي من مرونة خاصة.

لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة. وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، وفي بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، والتي تم الحصول عليها خلال

[1] زيدان محمد ،مرجع سابق ،ص139

[2] دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، أمانة الكومنولث، مركز التجارة الدولية، الاونكتاد/م.ت.ع.، 1995

مفاوضات جولة لأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة لأورغواي.

3- العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية: لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا.

لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، و نجد من بين هذه الشروط، تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها36 :

أ -تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بيها الدول الأعضاء في المنظمة.

ب -تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.

ج -تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

4-كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :لقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إحدى عشرة دولة حتى سنة2001 وهناك خمس دول عربية حاليا تتفاوض من أجل الانضمام وهي :الجزائر، لبنان، المملكة العربية السعودية، السودان واليمن .و قد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد و التجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001 ، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي:

أ -العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية.

ب -التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات أكبر من التزامات مثيلا من الدول الأعضاء، و تقديم العون الفني لها، مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة باتفاقيات جولة لأورغواي. [1]

[1] ادليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق م،ت،ع،1995

ج –مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة، بالتوصل إلى معايير واضحة حول المادة " 12 " والخاصة بالانضمام، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة تفوق الالتزامات التي ألتزمتها الدول المماثلة الأعضاء.

د –موافقة الدول العربية الأعضاء بالمنظمة، على مساعدة الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام بالمعونة الفنية، وخاصة التدريب و رفع كفاءة المفاوضين، بما في ذلك النظر في تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها جميع الأطراف[1].

[1] انظر:دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ذكر سابقا

خاتمة الفصل:

يعتبر مسار الجزائر في سعيها للانضمام إلى هذه المنظمة و الذي لم يتحقق بعد من أطول المسارات، و هذا يرجع إلى أنها من جهة تسعى للانضمام لهذه المنظمة لاستعمالها كمشرع و محفز و مرشد للإصلاحات التي تقوم الحكومة بتطبيقها ، و من جهة أخرى فهي تخشى الانضمام نظرا للآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري،حيث يعتبر القيام ببعض الإصلاحات أحد أهم معوقات الانضمام التي تشكل أبرز الملفات الحساسة التي تتم مصادفتها في عملية التفاوض و نظرا لأهمية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة . عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة .

الخاتمة

الخاتمة

في الأخير نستخلص أنّ المنظمة العالمية للتجارة جاءت لتحل محل اتفاقية ألغات، وتغطي النّقص الموجود فيها، فهي تمتلك الصلاحيات الكافية لتفادي النقائص التي عرفتها اتفاقية ألغات.

لهذا تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في بعث الاقتصاد العالمي وتعتبر المحرك الأساسي له، ذلك لأنّها تقوم وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم السياسات الاقتصادية للعديد من الدّول الأعضاء بها، وذلك من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدّة إصلاحات للاقتصاد الوطني، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى إرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي السائد.

ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تعدّ خطوة تتيح فرصا حقيقية للمؤسسات الوطنية للدخول في شراكة فاعلة مع الشركات العالمية والاستفادة من خبراتها .

وعليه فإنّ انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية تعتبر في حدّ ذاتها خطوة تساعد على اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وإيجاد فرص عمل للمواطنين الجزائريين بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات والخدمات الجزائرية للوصول إلى الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن يزيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من حجم الاستثمارات الأجنبية فيها ممّا يساعد اقتصادها الذي يعتمد على النّفط. إنّ الجزائر وفي إطار مشروع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، قطعت عدّة أشواط ذلك كما سبق لنا القول فقد انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف.

وستجري الجزائر جولة مفاوضات جديدة في سنوات المقبلة، ووصفت هذه المفاوضات بالهامة والحاسمة في مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بحيث لا تزال الجزائر تتفاوض منذ 1987 ، وستكون الجولات القادمة المرتقبة من المفاوضات هامة ومصيرية ، و ستحسم في القضايا العالقة وستقوم الجزائر بالردّ والإجابة على الأسئلة المتعددة و المتكررة المطروحة، فالإشكال يبقى مطروحا ما مدى جدية الحكومة الجزائرية في مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

ومن هذا المنطلق سنتعرض لبعض الاقتراحات التي تتمثل فيما يلي:

-ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفاوض وذلك من خلال التّعاون الثنائي والجماعي.

-التعاون العربي في مجال فتح الأسواق أمام المنتجات العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية لتسيير المبادلات.

النتائج العامة للدراسة

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

1-إن قيام منظمة عالمية للتجارة ,و عملها على تنفيذ ما تم التوصل إليه من نتائج مست السلع المنظورة و عير المنظورة و سهرها على تحرير التجارة العالمية من خلال خوض جولات المفاوضات

الخاتمة

ما هي الأداة لتجسيد عولمة التجارة العالمية .

2-إن هناك ضرورة ملحة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و يمكن لها أن تستفيد من الامتيازات الممنوحة للدول النامية.

3-إن حتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ,يتطلب منا بذل الكثير من الجهود لهيكلة جهازنا الإنتاجي و الرفع من مستويات المنافسة على منتجاتنا ,في كل الميادين الاقتصادية.

4-إن الوضعية الحالية من التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من ضعف في الإنتاج و المشاكل الأخرى سوف تكون خسائر من جراء الانضمام للمنظمة ,و لكن يمكننا القول أن أمام الجزائر كذلك أثار ايجابية من الانضمام و لذا يجب على الجزائر أن تتبع الاستراتيجيات المتاحة أمامها لكي تستفيد من الامتيازات و تتفادى الخسائر من جراء الانضمام.

التوصيات و المقترحات:

1-بإمكان الاقتصاد الجزائري رفع التحدي ,و الاستفادة مما قد يتيحه النظام الجديد للتجارة العالمية ,من فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية من خلال تصميم و انتهاج سياسة دعم متكاملة لجميع القطاعات.

2-إن خيار الانخراط بالمنظمة العالمية للتجارة يملي على الجزائر ضرورة الحسم في خيارات التخصص في منتجات تتمتع فيها بمزايا كاقلة التكلفة الإنتاج و توفر المواد الأولية المستعمل في العملية الإنتاجية.

3-العمل على القيام بدراسات قياسية و قياس حدة الآثار السلبية أو الايجابية المترقبة الناجمة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

أفاق البحث:

إذا كان بحثنا تناول الجانب المتعلق بالتحديات و أفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ,إلا أن هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع ,تحتاج إلى تعميق اكبر نقترحها في شكل عناوين تصلح لان تكون إشكاليات موضوعات بحوث مستقبلية:

1-المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-الجزائر ,المنظمة العالمية للجزائر و تحديات العولمة.

3-اتفاق الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على قطاعات الاقتصاد الوطني.

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ,و في جمع مادته العلمية و في دراسته و عرضه بالشكل الذي يخدم الغرض الذي اعد من اجله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية:

• كتب:

1- الفتلاوي سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت،2006

اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، لبنان، 2003 .

2- إبراهيم العيسوي ،الجات و أخواتها،النظام الجديد لتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ،الطبعة الثالثة،2003.

3- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية-آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

4- سمير محمد عبد العزيز،التجارة العالمية و الجات،الطبعة الثانية،مكتبة الإشعاع لطباعة ونشر و التوزيع،الإسكندرية ،1997.

5-عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة العالمية لتجارة من ارغواي إلي سياتل و حتى الدوحة،بدون طبعة،الدارا لجامعية الإسكندرية،2005.

6- علي إبراهيم: منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي و تقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997.

7- عبد الواحد العفوري, العولمة و الجات-الفرص و التحديات, مكتبة مدبولي , القاهرة, 2000.

8- عاطف السيد ،الجات و العالم الثالث ،الطبعة الأولي ،مجموعة النيل العربية،القاهرة ،2002.

9- محمود يونس، اقتصاديات دولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

10- محمد إبراهيم عبد الرحيم،منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ،مؤسسة الشباب،جامعة مصر،2008.

11- منتاوي محمد، ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، ، أسباب الانضمام -النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
12- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الغنية، الإسكندرية، 1999.

13- لعشب محفوظ، المنظمة العالمية للتجارة م ع ت، سلسلة القانون الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
14- خليل عليان عبد الرحيم ،الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:الفرص-التحديات،معهد الإدارة،المملكة العربية السعودية،2009 .

- **الملتقيات و الندوات :**

1 حمادي نوال،" حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية"، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 39 و 38 أفريل 3172 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

2- مغاري عبد الرحمان ، «انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري،الملتقي العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، ايام20-21 اكتوبر2000،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

- **الرسائل و الأطروحات:**

1- مخالدي حنان ,واقع و افاق الزراعة العربية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ,مذكرة ماجستير ,غ منشور ,جامعة دالي إبراهيم للعلوم الاقتصادية ,الجزائر ,علي إبراهيم: منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي و تقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997 .

2- حاج رابح نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2002.

3- مول حسان آيات الله،المنظمة العالمية لتجارة و انعكاساتها علي قطاع التجارة دراسة حالة(الجزائر-مصر) ، أطروحة دكتورا في علوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعي الحاج لخضر،باتنة،2010-20111

4- مول حسان آيات الله،المنظمة العالمية لتجارة و انعكاساتها علي قطاع التجارة دراسة حالة(الجزائر-مصر) ، أطروحة دكتورا في علوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعي الحاج لخضر،باتنة،2010-2011.

5- شرماط سالم، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية،جامعة الجزائر ،2000-1999.

6-عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر –مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012،ص134

- **مواقع انترنت**

1-http://www.minshawi.com/other/harby.htm.consulte7/032018.

2-www.wto.org ، consulte07/03/2018 موقع المنظمة العالمية للتجارة.

3-www.echouroukonline.com consulte7/032018.

4-www.djazairess.com/.akhbarlyoum/ consulte7/032018.

5-https://www.commerce.gov.dz.consulte12/05/2018

6- http:/www.barikanet.com،بريكي غيور ،بحث حول المنظمة العالمية للتجارة

- **المجلات وملتقيات**

1- زيدان محمد ،الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي» ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد2004/03.